

CHECKED
أَفْوُضُ أَهْرَ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَجْلِسَ

إِلَى أَصُولِ الْفَقْهَةِ عَلَيْهِ بَحْثٌ فِيهِ عَنْ أَثْبَاتِ الْإِدْلَةِ

الْأَحْكَامِ فَمَوْضُوعٌ عَلَى الْخِتَابِ هُوَ لَدَلَةٌ وَالْأَحْكَامُ جَمِيعًا

الْأَوَّلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُثَبِّتٌ

بِتَأْيِيدِ إِيزْدِي دَرْ شَهْرِ دَهْلِي كِتَابِ دَرْ عِلْمِ أَصُولِ فَقْهَةِ مَسْمُومَةٍ

حَسَام

بِتَارِيخِ يَازْدَهَمِ مَآهِ شَعْبَانَ ١٢٩٨ لَنَزَارِ وَدَوَّصِدِ وَصَفَةِ ١٢٩٨

فِي الْمَطْبَعِ الْحَقِيقِيِّ بِأَهْتَامِ كَرِيمِ بَهْمَايَشِ كَاتِبِ

الْحُرُوفِ مُحَمَّدِ مَنْصُورٍ عَلَى تَجَاوُزِ اللَّهِ عَنْ

سَيَاتِهِ وَحَتَّى الْوَسْعِ جَهْدِ تَمَامِ نَمُودِ دَرْ تَصْحِيحِ مَتْنِ

وَهُوَ حَسْبُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فِي أَمْرِ

المستقول قديما لمقول لم يخرج شئ منه
 المستفادة من الاما لجعل العلة الجبرية
 الاستغناء عن الاما لجعل العلة الجبرية
 الاستغناء عن الاما لجعل العلة الجبرية

لا يجعل النظم مركباً لا زماً في حق جواز الصلوة
 خاصة وأقسام النظم والمعنى فيما يرجع إلى
 معرفة أحكام الشرع بأربعة الأول في وجوب
 النظم صيغة ولغة وهي أربعة الخاص وهو كل
 لفظ وضع ليحكي معلوم على الأفراد وكل اسم وضع
 ليمشي معلوم على الأفراد والعام وهو كل لفظ ينظم
 جمعا من اللفظ أو معنى وحكمة أنه يوجب الحكم
 فيما يناله قطعا ويقينا كالخاص فيما يناله وهو المذهب
 عندنا خلافا للشافعي لا إذا الحق
 خصوص معلوم أو محمول كالب
 الربوا في البيع بحيث يوجب الحكم على تجوز

[illegible]

[illegible]

من أكل من أكل

٥
 قوله سابق اي بان في
 الحكم الكلام اجازات يعلم ليس
 ان يداو وضع النص على الظاهر لا
 لا فاعلوا الا لسبب من قول فاعلوا لا
 فاعلوا كونه مستوفيا في اطلاق الكلام
 فيهم الفهم المستمع والظاهر في
 ان شيئا لا يحل بالاسبق في
 فيهم الفهم المستمع والظاهر في
 ان شيئا لا يحل بالاسبق في
 فيهم الفهم المستمع والظاهر في
 ان شيئا لا يحل بالاسبق في

لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ الْاَكْيَافَ فَانَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْاِطْلَاقِ
 نص في بيان العدد لانه شيق الكلام
 لاجله والمفسر وهو ما ازداد وضوحا
 على النص على وجه لا يبق فيه احتمال
 التخصيص والتأويل نحو قوله تعالى فسجد
 الملك كله كلهم اجمعون وحكمه الامحاج
 قطعا بذا احتمال تخصيص ولا تأويل الا انه
 يحتمل النسخ فاذا دققة واحكم المراد به عن
 التبديل سعي لحكما وانما يظهر التفاوة
 في موجب هذه الاسامي عند التعارض اما
 الكل فيوجب ثبوت ما انتظمه يقينا وهذه

قوله سابق اي بان في
 الحكم الكلام اجازات يعلم ليس
 ان يداو وضع النص على الظاهر لا
 لا فاعلوا الا لسبب من قول فاعلوا لا
 فاعلوا كونه مستوفيا في اطلاق الكلام
 فيهم الفهم المستمع والظاهر في
 ان شيئا لا يحل بالاسبق في
 فيهم الفهم المستمع والظاهر في
 ان شيئا لا يحل بالاسبق في
 فيهم الفهم المستمع والظاهر في
 ان شيئا لا يحل بالاسبق في

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من الاوصاف والصفات في الخضر النوراني القاسم معتبره

مودة وهو لا انفصال
في انفسه لا بعد ان
مشتري العبد بشار
لا يبيع في النصف
مؤهل لا يوصف بملك
في النصف في اصل
شئت فان رجع اليه
ولعله ملك ما في
في عبو كمن لا يتبع في ملكه

٤٤
 ما لبعاله مات قوله والحكم لا يثبت
 الحكم لا يثبت الى العلة المغيبة لا يثبت
 لا يثبت الى العلة المغيبة لا يثبت
 المغيبة غير شرطية في هذا الباب
 ذلك لم يجز استقراء العلة للحكم
 الحكم مستقراء العلة لا يثبت
 فانهم استقراء العلة لا يثبت
 باس لا يثبت العلة لا يثبت
 بالتحقيق قوله لا يستقراء العلة
 ما يقضي استقراء العلة لا يثبت
 واستقراء العلة لا يثبت
 يقع به الاستقراء فالاستقراء هو الاستقراء
 الاستقراء هو الاستقراء
 والاستقراء هو الاستقراء
 صورة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر الثاني

خالق و نوی بے یمن ۱۱ یمن خلاق اللہ تعالیٰ ۱۲

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وغيرها حسب الطلب على ما يصح به ترتيب القضاء والكفاءة ^{١١} على ما كان استعمال هذه الصيغ غلب في المندرجين فصار ترتيبهم كما تقتضيه المصلحة ^{١٢} فتم بركات من غير التثبيت كذلك في بعض الشرائع ^{١٣}

[illegible]

قوله اليوم اعلم لا اعتبار
 لا انضيف اليه اليوم وهو المقدم
 من غير ان يرجع احد فخلط لان اضاف
 اليوم لتعريفه وتوضيحه من الايام
 والافاق المجرى كذا فلو كانت
 حركته في انفسه لا في الخارج ولما
 لم يؤثر تقدمه في انفسه بل في
 باقها في اللفظ والاضافه
 لا في اللفظ والاضافه
 لا في اللفظ والاضافه
 لا في اللفظ والاضافه

الحقيقة والمجاز قلنا وضع المقدم صار مجازا
 عن الدخول واصنافه الدار يراد بها نسبة
 السكنى فاعتبر عديم المجاز وهو نظير ما لو
 قال عبده حر يوم يقدم فلان فقدم لبيلا
 او نهاسرا عتق لان اليوم متى قرن بفعل كاعتد
 حصل على مطلق الوقت ثم الوقت يدخل فيه
 الليل والنهار واما صبغة النذر فليس جميع
 ايضا بل هو صبغة يمين بموجبه وهو الايجاب
 لان ايجاب المباح يصلح يميناً كتحريم المباح
 وهذا كشيء القريب فانه مترك بصيغته
 تحريم بموجبه ومن حكم هذا الباب ان

قوله اليوم اعلم لا اعتبار
 لا انضيف اليه اليوم وهو المقدم
 من غير ان يرجع احد فخلط لان اضاف
 اليوم لتعريفه وتوضيحه من الايام
 والافاق المجرى كذا فلو كانت
 حركته في انفسه لا في الخارج ولما
 لم يؤثر تقدمه في انفسه بل في
 باقها في اللفظ والاضافه
 لا في اللفظ والاضافه
 لا في اللفظ والاضافه
 لا في اللفظ والاضافه

سنة في الصور بين فبدل على عموم الدخول والركوب والتمشي الى قوم السكنى والملك ولا جارة والجاره اثبات

تحريم بموجبه شري
 عداق وهو الملك الكفرية

بأن ايجاب فصار الايجاب
 على اسم المقضى
 اي المعنى المقصود بصيغته النذر الايجاب
 اي ايجاب المصدق في كل حال حار الزمر
 والنفل لان نذر الواجب في نفسه لا في
 سببه

الرب المستبد لا يظف من حكمه

عن التكميل بلفظ الحقيقة ثم ثبت الحكم بما على صحة

مہ قید لان مجازی الصوریں عام وان میں عاقلانہ اعتبار رکھتے استعمال

عندما لا تعطف على أولئك عند الخيف

والمجاز متعارف كما اذا حلفت لا ياكل من
هذه الخنطة ولا يشرب من هذه الفرات
نعبد ايجيفة راح العمل بالحقيقة اولى و
عندها العمل بعلوم المجاز اولى وهذا يرجع
الى اصل وهو ان المجاز خلف عن الحقيقة
في التكلم عند ايجيفة راح حتى صحت الاستعانة
به عنده وان لم يعقد لا يجب بالحقيقة كما
في قوله لعبدته وهو اكبر سنامنه هذا بنى فاعتبر
الرحمان في التكلم فصارت الحقيقة اولى و
عندما المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم وفي
الحكم للمجاز ترجحان لا شتماله على حكم الحقيقة

قوله الجواز لا يوجب
 الجواز كما كانت في الحكم عند من حيث ان يجعل
 عبارة قائمة مقام عبارة لا يثبت الزام بين المصطلحين
 فبطل الحكم المستند ولو كان الجواز مكان متوقفا وعندنا
 كانت الخلفية باعتبار الحكم لان المقصود هو الحكم
 دون العبارة وجب الترتيب باعتبار
 الحكم

المجاز خلف في التكلم عند
! يجنفتع وعند الحكم
عند همام
قوله هون
اعلان اصا خلف
عنه لا بد من التبيين
في اثبات الحكم في شدة
حتى يصير الحكم في شدة

قوله في التكليم فالتكليم بقوله هذا من
من غير نظري ثبوت الحقيقتين الى الحكم ثم الحكم
لا بد ان شيئا كما ثبت بحكم الحقيقة
في التكليم عنده وان قال

لا يعق دمو قواك في سائرهم اكلم
حال فيرو دليغي ولا عييفه انه محان

ان حكم المجاز ههنا راجع على حكم الحقيقة لثبوت حكم الحقيقة تحت عموم دون العكس لكان العمل بالمجازا
 من حيث هو
 قوله في الحكم بالمتبعض المقصود ان العبارة باعتبار
 الخفية والاصالة فيما هو المقصود
 الاولى من اعتبارها فيما هو
 في العبارة ١٢

فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢

فصار اولي ثم جملة ما ترك به الحقيقة خمسة
قد ترك بدلالة محل الكلام وبدلالة العادة
كما ذكرنا وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما في
يدين الفجر وبدلالة سيبان النظم كما في قوله

فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢

فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا
نارا وبدلالة اللفظ في نفسه كما اذا حلف
لا ياكل لحما فاكل لحم السمك لم يجنب وكذا
اذا حلف لا ياكل فاكل فاكل العنب لم يجنب
عند بجنينة رح نقصور في المعنى المطلوب
في اوله ونزايادة في الثاني واما الصريح فمثل
قوله نبت واشتريت ووهبت وحكمه

فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢

فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢
فان القابضة ناقص لوقوعه على الميسر مقصود لما يتناول هذه الاشياء عند الاملاق كمال فيها ١٢

يتوقف على وقوع الطلاق فعدم الطلاق
 غير ضرورة فيقع الطلاق الرجعي لان الطلاق
 فوري والضرورة تركه بالاسمي والواجب
 الى البائن ١٢ اسلم لان النكاح يغير
 الحلال والاصل ولا يثبت الا بالضرورة
 بموجب النكاح ولا يثبت الا بالضرورة
 انعدم الى الاصل والاصل لا يثبت الا بالضرورة
 القيد بخلاف قولنا ان في قطع النكاح
 انقضائه لا يثبت الا بالضرورة
 ويصحان فيه بطلان النكاح
 الحلال فاذا نوى الطلاق فله ان يثبته
 والمرئى ١٣ اسلم فالتصديق
 لا يوجب اعادة النكاح فله ان يثبته
 عن الطلاق فله ان يثبته
 ومطلقة ولا يثبت الا بالضرورة

حقيقته للحساب ولا اثر لذلك في النكاح و

الاعتداد بحمل ان يراد به ما يعد من غير
 في النكاح ١٤ اسلم فالتصديق

الاقراء فاذا نوى الاقراء ونزل الابهام بالنية
 في النكاح ١٥ اسلم فالتصديق

وجب به الطلاق بعد الدخول اقتضاء وقبل
 في النكاح ١٦ اسلم فالتصديق

الدخول جعل مستعاضا عن الطلاق
 في النكاح ١٧ اسلم فالتصديق

لانه سببه فاستغنى عن سببه وكذلك
 في النكاح ١٨ اسلم فالتصديق

قوله استبرئي رحمتك وقد جاءت به السنة
 في النكاح ١٩ اسلم فالتصديق

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة رضي الله
 في النكاح ٢٠ اسلم فالتصديق

اعتدي ثم راجعها وكذلك انت واحدة يجمل
 في النكاح ٢١ اسلم فالتصديق

نعتا للطلقة ويجمل صفة للمرأة فاذا نزل
 في النكاح ٢٢ اسلم فالتصديق

الابهام بالنية كان دلالة على الصريح لا عاملا
 في النكاح ٢٣ اسلم فالتصديق

قوله انت واحدة
 في النكاح ٢٤ اسلم فالتصديق

في النكاح ٢٥ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٢٦ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٢٧ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٢٨ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٢٩ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٠ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣١ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٢ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٣ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٤ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٥ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٦ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٧ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٨ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٣٩ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٠ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤١ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٢ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٣ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٤ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٥ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٦ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٧ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٨ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٤٩ اسلم فالتصديق
 في النكاح ٥٠ اسلم فالتصديق

استبرئي رحمتك
 في النكاح ٥١ اسلم فالتصديق

[illegible]

فمنه المستر في حجب وستره وجوب الاداء يتقرر في ذاته الشري بحدوث الشر وجوب الاداء يتقرر في ذاته مالم يطالب بغيره ان التكليف لا يخلو نفسه

فمنه المستر في حجب وستره وجوب الاداء يتقرر في ذاته الشري بحدوث الشر وجوب الاداء يتقرر في ذاته مالم يطالب بغيره ان التكليف لا يخلو نفسه

قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح
المحصنات المؤمنات فمن مما مَلَكَت اَيْمَانُهُ
من فتياتكم المؤمنات وحاصله انه الحق الوصف
بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عامدا في
منع الحكم دون السبب ولذلك ابطال تعليق
الطلاق والعتاق بالملك وجوز التكفير بالمال
قبل الحنث لان الوجوب حاصل بالسبب على
اصله وجوب الاداء متراخي عنه بالشرط
والمالي يحتمل الفصل بين وجوبه وجوب
ادائه اما البدني فلا يحتمل الفصل فلما تأخر
الاداء لم يبق الوجوب وانا نقول بان افضى

فمنه المستر في حجب وستره وجوب الاداء يتقرر في ذاته الشري بحدوث الشر وجوب الاداء يتقرر في ذاته مالم يطالب بغيره ان التكليف لا يخلو نفسه

فمنه المستر في حجب وستره وجوب الاداء يتقرر في ذاته الشري بحدوث الشر وجوب الاداء يتقرر في ذاته مالم يطالب بغيره ان التكليف لا يخلو نفسه

فمنه المستر في حجب وستره وجوب الاداء يتقرر في ذاته الشري بحدوث الشر وجوب الاداء يتقرر في ذاته مالم يطالب بغيره ان التكليف لا يخلو نفسه

فمنه المستر في حجب وستره وجوب الاداء يتقرر في ذاته الشري بحدوث الشر وجوب الاداء يتقرر في ذاته مالم يطالب بغيره ان التكليف لا يخلو نفسه

فمنه المستر في حجب وستره وجوب الاداء يتقرر في ذاته الشري بحدوث الشر وجوب الاداء يتقرر في ذاته مالم يطالب بغيره ان التكليف لا يخلو نفسه

[illegible][illegible]

اللعنة على من يفتري على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بجند زلف ۱۲

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٥ هـ بمكة المكرمة

انتقال السببية عن دليل آخر من
ان لم يوجد الاداء في الوقت ذاته وان كان
على سبيل المثال في قولنا ان الكلب يلبس
هذا الوقت عن الاداء في الوقت ذاته
لما كان في كل الوقت
اي انتقال السببية من العقل
الى الجوارح الاول من الجوارح
الى الثاني فيقول الحان ١٢
الوقت سببها حال قيام الوقت فيقول
سببها حال قيام الوقت فيقول
الوقت سببها حال قيام الوقت فيقول
الوقت سببها حال قيام الوقت فيقول

يؤدي الى التخطي عن القليل بزيادة دليل ثم كذا
ينتقل الى ان يتضيق الوقت عند فرج والى اخر
جزء من اجزاء الوقت عندنا فيتعين السببية فيه
لما يلي الشروع في الاداء اذ لم يبق بعد ما يحتمل
الانتقال السببية اليه فيعتبر حاله في الاسلام
والبلوغ والعقل والجنون والسفر والاقامة
الحض والقصر عند ذلك الجزء ويعتبر صفة ذلك
الجزء فان كان ذلك الجزء صحيحا كافي الفرج
كاملا فاذا اعترض الفساد بطلوع الشمس بطل
الفرض وان كان ذلك الجزء فاسدا كافي في العصر
يُستأنف في الاحمرار وجب ناقصا فيتأدى

لان الخطأ لا يتحقق الا بتحقق ١٢
لما يلي الشروع في الاداء اذ لم يبق بعد ما يحتمل
الانتقال السببية اليه فيعتبر حاله في الاسلام
والبلوغ والعقل والجنون والسفر والاقامة
الحض والقصر عند ذلك الجزء ويعتبر صفة ذلك
الجزء فان كان ذلك الجزء صحيحا كافي الفرج
كاملا فاذا اعترض الفساد بطلوع الشمس بطل
الفرض وان كان ذلك الجزء فاسدا كافي في العصر
يُستأنف في الاحمرار وجب ناقصا فيتأدى
لان نقصان العيب موشى
بعد العين بخلاف الآخر
لما كان في كل الوقت
اي انتقال السببية من العقل
الى الجوارح الاول من الجوارح
الى الثاني فيقول الحان ١٢
الوقت سببها حال قيام الوقت فيقول
سببها حال قيام الوقت فيقول
الوقت سببها حال قيام الوقت فيقول
الوقت سببها حال قيام الوقت فيقول

بصفة النقصان ولا يلزم على هذا ما اذا ابتدأ
العصر في أول وقته ثم مدّه الى ان غرمت الشمس
فانه لا يفسد لان الشرع جعل له حق شغل كل
الوقت بالاداء فجعل ما يتصل به من الفساد بالبناء
عفواً لان الاحترار عنده مع الاقبال على الصلوة
متعدّر وأما اذا خلا الوقت عن الاداء فالجواب
يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية
عن الكل الى الجزء فوجب بصفة الكمال فلا يتأدّ
بصفة النقصان في الاوقات الثلاثة المكروهة
بمنزلة سائر الفرائض والنوع الثاني مما جعل الوقت
معياراً له وسبباً للجوبه وهو وقت الضيق الأثر

بصفة النقصان وهو انه اذا قدم الاداء
في وقت ما قبل الجنب منه زادناه كالجواب
فاجاب سؤال ربيع في ذلك ان كان ذلك
الجزء ناقصا وجب ما نقصنا في اداءه
المؤمن ما سداه ووجهه ان اذا قدم الاداء
بصفة النقصان وهو انه اذا تقدم الاداء
في وقت ما قبل الجنب منه زادناه كالجواب
فاجاب سؤال ربيع في ذلك ان كان ذلك
الجزء ناقصا وجب ما نقصنا في اداءه
المؤمن ما سداه ووجهه ان اذا تقدم الاداء

الوقت الذي فيه كان الاعتدال لا تكثر الذي
ان الوقت اكمل من العصر الا ربع
فيكون الواجب ناقصا قبل
الوقت ناقصا للصوم
فالاعتدال
في العبادات كما لا يمكن اعتبار الكمال في
السبب اولي ١٢ في شرط لادائه
ايجابا الا انه لم يكره لادائه في كل وقت بوقت
او الوقت شرط لادائه في كل وقت بوقت
معين بخلاف كونه سببا او معيار لان
الوقت قد لا يكون سببا كما في الصوم
المضاف الى وقت معين وقد لا يكون
معيارا كوقت الصلوة ولذا اخصها بالذكر

الخارج الوقت عن محليته اذ اوصى القضاء والكفارة وهذا قول بصحة تبديل المشوع من اصبه ١٢ منتخب ٥٥٥

٣٦
في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت
واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين
متضادين فصار واحدا من هذا الوجه فاصيب
بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصف وتوقف مطلق
الامساك على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا
صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا
نوع لان التعيين حصل بولاية الناذر وولاية
الناذر لا تعدي فصح التعيين فيما يرجع الى حقه
وهو ان لا يبقى النقل مشروعا اما فيما يرجع الى حق
صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت محتمل الحقه
فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت
واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين
متضادين فصار واحدا من هذا الوجه فاصيب
بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصف وتوقف مطلق
الامساك على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا
صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا
نوع لان التعيين حصل بولاية الناذر وولاية
الناذر لا تعدي فصح التعيين فيما يرجع الى حقه
وهو ان لا يبقى النقل مشروعا اما فيما يرجع الى حق
صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت محتمل الحقه
فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت
واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين
متضادين فصار واحدا من هذا الوجه فاصيب
بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصف وتوقف مطلق
الامساك على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا
صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا
نوع لان التعيين حصل بولاية الناذر وولاية
الناذر لا تعدي فصح التعيين فيما يرجع الى حقه
وهو ان لا يبقى النقل مشروعا اما فيما يرجع الى حق
صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت محتمل الحقه
فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

في وقت بعينه لانه لما انقلب بالند صوم الوقت
واجباله يبق نفلا لانه واحد لا يقبل وصفين
متضادين فصار واحدا من هذا الوجه فاصيب
بمطلق الاسم ومع الخطاء في الوصف وتوقف مطلق
الامساك على صوم الوقت وهو المند وركبته اذا
صامه عن كفارة او عن قضاء عليه يقع عمدا
نوع لان التعيين حصل بولاية الناذر وولاية
الناذر لا تعدي فصح التعيين فيما يرجع الى حقه
وهو ان لا يبقى النقل مشروعا اما فيما يرجع الى حق
صاحب الشرع وهو ان لا يبقى الوقت محتمل الحقه
فلا والنوع الثالث الموقت بوقت مشكل توسعه

والا قال قد ورد في الخبر ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما

والا قال قد ورد في الخبر ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما

المعبر عن ذلك ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما
والا قال قد ورد في الخبر ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما
والا قال قد ورد في الخبر ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما

وهو الحج فانه فرض العترة ووقته اشهر الحج
وحجته مدة يفضل بعضها لجهة اخرى مشكل
ومن حكمه ان عند محمد بن يسعة التاخير
بشرط ان لا يفوته في عمره وعند ابى يوسف
يتعين عليه الاداء في اشهر الحج من العام الاول
احتياطا احتراز عن الفوات فظهر ذلك في حق
الماتر لا غير حتى يبقى النفل مشروعا وجوازا
عند الاطلاق بدلالة تعيين من المؤد في اذ الظاهر
انه لا يقصد النفل وعليه حجة الاسلام
فصل في حكم الواجب بالامر وهو
نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب بسببه

في ما الوقت بالاجابة بالاجابة بالاجابة
في ما الوقت بالاجابة بالاجابة بالاجابة
في ما الوقت بالاجابة بالاجابة بالاجابة

عن الفوات فلا يؤثر فيه التبيين في حق المنع عن
الافضل لان المنع عن صلاة اخرى
لغير نية ان لا يكون اداء الحج عن الفرض عند
الطاقة النية واجب بالتعيين النية
حصل بدلالة حال المردى
لان الظن من العاقل ان لا يقبل التاخير الشبهة
والمالك الصبي الحج النفل وعليه حجة الاسلام
فصار كذا في اشترى شيئا بدينار
مطلقا يحكم على فقده
بدلالة تعيين من المشتري وهو تبيين اصابتة والمطلق قد يقيد بدلالة الحال

والا قال قد ورد في الخبر ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما
والا قال قد ورد في الخبر ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما
والا قال قد ورد في الخبر ان كل وقت كان وقتا كان مكانا موسما

قوله الحياي الخلف في وجوب القضا ركنين يقتضيان مفسوفاً ومفسوفاً

[illegible]

٣٨
 إلى مستحقة وقضاء وهو إسقاط الواجب بمثل
 من عنده هو حقه واختلف المشايخ في أن
 القضاء يجب بنص مقصود أم بالسبب الذي
 يوجب الأداء قال عامةهم بأنه يجب بذلك
 السبب وهو الخطاب لأن بقضاء أصل الواجب
 للقدرة على مثل من عنده قرينة وسقوط فضل
 الوقت لا إلى مثل وضمن للجزم معقول
 في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة
 فيتعذر إلى المندورات المنعينة من الصلوة
 والصيام والاعتكاف وفيما إذا نذر أن يعتكف
 شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب

فصل في الوقت واداء الصلوة في رمضان وحين يطربف الصلوات كرم الله بها
 الساعات بحجته الى ان الصلوة تكتمل بها ان شاء الله تعالى

سبحتموه امر الله واداء الله حسبكم حسب السبب ان افان منكم منكم

القضاء بصوم مقصود لانه لما انفصل الاعتكاف
عن صوم الوقت عاد شرطه الى الكمال الاصل لا
لان القضاء وجب بسبب الخمر في الاداء المحض ما
يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع مثل اداء
الصلوة بجماعة واما فعل الفرد فاداء فيه قصور
الايرى ان الجهر ساقط عن المنفرد وفعل اللاتين
بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء باعتبار انه
التم الاداء مع الامام حين تحرم معه وقدراته
ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه بنية الكفاية
في هذه الحالة كما لو صلر قضاء محضاً بالفوات
ثم وجد المغير بخلاف المسبق لانه مؤد

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً وهدى ورحمة وبرهاناً

[illegible]

فصل في معرفة الغفران سبع وعشرون جزءا

کلمہ خریف الامام علی الاند خالف حقیقتہ

[illegible]

عنه وانما قال بوجه القبول الى قوله يجر لانا منه ان هذا الحكم ليس بقياس لان في المخصوص عليه الجزا ثلث ومنه ان جازا فكم من قيم قاسا او نقول المراد بالقبول الجزا لان قد يترك في خصوصية قاعا لا يقبل الدعوى اما ان حتى يصح لظهور خصوصية لا

في تمام صلواته والقضاء نوعان قضاء بمثل معقول
كما ذكرنا ومثل غير معقول كالفدية في باب
الصوم في حق الشيخ الفاني واجاج الغير بماله ثبتا
بالنص ولا تعقل بالماثلة بين الصوم والفدية
ولا بين الحج والنفقة لكنه يحتمل ان يكون
معلولا بعلّة العجز والصلوة نظير الصوم بل اهد
منه فامرناه بالفدية عن الصلوة احتياطاً وخرجنا
القبول من الله فضلاً فقال محمد بن علي الزيات
بحرّيه ان شاء الله كما اذا تطوع به الوارث في الصوم
ولا توجب التصدق بالسّاة او بالقيمة باعتبار قيامه
مقام التضحية بل باعتبار احتمال قيام التضحية

[illegible]

باعتبار احتمال كون التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢

في ايامها مقام التصديق اصلا اذ هو الم شروع
 في باب المال وهذا لم يعد الى المثل بعود الوقت
 وهذا قال ابو يوسف رحمه فبين ادرك الامام
 في العبد ما كان له يكبر لانه غير قادر على مثل
 من عنده قربة لكننا نقول بان الركوع يشبه
 القيام فباعثنا هذه الشبهة لا يتحقق الفوات
 فيؤتى بها في الركوع احتياطا وهذه الاقسام
 كلها يتحقق في حقوق العباد فتسليم عيب
 العبد المصوب اداء كامل وردة مشفوعة
 بالدين او بالجنابة بسبب كان في يد الغاصب
 اداء قاصر واذا امهر عبد الغير ثم اشتراه كان

فان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢

باعتبار احتمال كون التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢

باعتبار احتمال كون التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢
 فان بحثنا في ان كان التصديق اصلا لا باعتبار ان كان قائم مقام التخييل طفت عنها ١٢

1

سنة والسير بالشيء الثاني لما ينقص أصل المال ويقع الاداء من المال في الثاني
سنة والسير بالشيء الثاني لما ينقص أصل المال ويقع الاداء من المال في الثاني
سنة والسير بالشيء الثاني لما ينقص أصل المال ويقع الاداء من المال في الثاني

من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء
من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء
من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء

بثياب البذلة ولا يقع بها اليسر كما هي ليست
بنظامية فلم يكن البقاء مفتقرا الى دوام شرط
الوجوب **فصل** في تحفة الحسن للماموز
المأمورة بنوعان حسن معنى في عينه
حسن معنى في غيره والذي حسن معنى في
عينه نوعان ما كان المعنى في وضعه كالصلوة
فانها تتأدى بافعال واقرار وضعت للتعظيم
والتعظيم حسن في نفسه الا ان يكون في غيره
حينه احواله وما التخي بالواسطة مما كان
المعنى في وضعه كالزكاة والصوم والحج فان
هذه الافعال بواسطة حاجة الفقير واشتهاء

من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء
من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء
من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء

من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء
من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء
من كون ما فيه قيمة والقيمة هي ما لا ينفك عن الشيء

في نفس حجة الفقيه شريفة النفس
 وشرف المكان لا يفهم من قوله كون
 هذه الوسائط ما يتبين بخلق المتقالي
 في نفس حجة الفقيه شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 كما يفهم من قوله فان هذه الوسائط
 في نفس حجة الفقيه شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس

النفس وشرف المكان تضمنت اغناء عباد الله
 وقهر عدوة وتعظيم شعائره فصارت حسنة
 من العبد للرب عزت قدرته بلا ثالث معني
 لكن هذه الوسائط ثابتة بخلق الله ثم مضت
 اليه وحكم هذين النوعين واحد وهو ان الوجوب
 متى ثبت لا يسقط الا بفعل الواجب او باعتد
 ما يسقطه بعينه والذي حسن لمعني في غيره
 نوعان ما يحصل المعنى بعدة بفعل مقصود
 كالوضوء والسعي الى الجمعة وما يحصل المعنى
 بفعل المأمور به كالصلاة على الميت والجهاد واق
 الخريد فان ما فيه الحسن من قضاء

في نفس حجة الفقيه شريفة النفس
 وشرف المكان لا يفهم من قوله كون
 هذه الوسائط ما يتبين بخلق المتقالي
 في نفس حجة الفقيه شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس

في الصوم قال السيد في معنى النفس من الهوى فان لم يمت هي الدار في
 في الصوم قال السيد في معنى النفس من الهوى فان لم يمت هي الدار في

في نفس حجة الفقيه شريفة النفس
 وشرف المكان لا يفهم من قوله كون
 هذه الوسائط ما يتبين بخلق المتقالي
 في نفس حجة الفقيه شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس
 النفس شرف المكان وأما إنشاء
 النفس في نفس شريفة النفس

[illegible]

سہا ہدیہ نکال کر جوئی کی بیٹی ابھی بڑا دیر لکھ کر آیا تھا حالانکہ ۱۱
 سن مریاضی مخصوص ۱۲
 وقت حال میں تارابی کی طرف اشارہ ہے بہت سی سببوں

معه ای یغلب به عدم العقل کان مراد الله تعالى الخ ۵۰ اردت همی

وَاللَّيْظُ عَلَى مَذَاقِ الْأَصْلِ الذَّكَوِيَّ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ عَنِ الْأَفْعَالِ الرَّهْبِيَّةِ

[illegible]

ذكر وقت طلوع الشمس ودلوكها صحبة باصله
فاسد بوجبه وهو انه منسوب الى الشيطان
كما جاءت به السنة الا ان اصل الصلوة
لا توجد بالوقت لانه ظرفها لا معيارها وهو مبني
فصار اصله فيه ناقصه لا فاسدة فقيل
لا يتاى بها الكامل وتضمن بالشروع والصلوة
يقوم بالوقت ويعرف به وان زاد الاثر فصار
فاسدا فلم يتضمن بالشروع ولا يلزم النكاح بغيره
شهودا لانه منفي لقوله عم لانكاح الا بشهود فكان
سنيا ولان النكاح شرع لملك ضروري لا يفيض
عن الجمل والتحريم بضاده بخلاف البيع لانه شرع

بعد از آنکه در الحوائض از دل ایالات فالان الحوائض بصدقه و الحقیق بی بطلم و الظلم استیمنای الکفارة نکات برتر از من ترجع امره و هناك مانع الیکمن الوصول الیها حسا فالما یغنی عن فیة فالحرمة یستبعث بها فی اللغایة من

ملوك العين والحل فيه تابع الا ترى انه شرع في موضع
الحرمة وفيما لا يحتمل الحل اصلا كالامة الجوسية
والعبيد والبهايم ولا يقال في الغصب بانها يثبت
الملك مقصودا به بل يثبت شرط الحكم شرعي وهو
الضمان لانه شرع جبر افعتمد الفوات وشرط الحكم
تابع له فصالح حسنا بحسنه وكذلك الزنا لا
يوجب حرمة المصاهرة اصلا بنفسه بل انما هو
سبب للماء والماء سبب للولد والولد هو الاصل
في استحقاق الحرمة ولا عصبان ولا حدواك
فيه ثم تغري منه الى طرافه ويتغري الى استماله
ومما قام مقام غيره انما يعا بعله الاصل الا ترى

[illegible][illegible]

أظهرت السكاح بعد انتهت بها فلا يكون في الالفق دفاصة أصلاً

ان في قيام مقام الماء
فانما في مقام الماء
فانما في مقام الماء
فانما في مقام الماء

ان التراب لما قام مقام الماء نظر الى كون الماء
مطهرا وسقط عنه وصف التراب فذلك
هو ما يهتد به وصف التراب بالحركة لقيامه مقام
ما لا يوصف بذلك في ايجاب حرمة المصاهرة
فصل في حكم الامر والنهي في ضد ما
نسب اليه اختلف العلماء في ذلك والمختار
عندنا ان الامر بالشئ يقتضي كراهة ضده
لان يكون موجبا له او دليلا عليه لانه ساكت
عن غيره ولكنه يثبت به حرمة الضد ضرورة
حكم الامر والثابت بهذا الطريق يكون ثابتا
بطريق الاقتضاء دون الدلالة فائدة هذا الفصل

ان التراب لما قام مقام الماء نظر الى كون الماء
مطهرا وسقط عنه وصف التراب فذلك
هو ما يهتد به وصف التراب بالحركة لقيامه مقام
ما لا يوصف بذلك في ايجاب حرمة المصاهرة
فصل في حكم الامر والنهي في ضد ما
نسب اليه اختلف العلماء في ذلك والمختار
عندنا ان الامر بالشئ يقتضي كراهة ضده
لان يكون موجبا له او دليلا عليه لانه ساكت
عن غيره ولكنه يثبت به حرمة الضد ضرورة
حكم الامر والثابت بهذا الطريق يكون ثابتا
بطريق الاقتضاء دون الدلالة فائدة هذا الفصل

ان في قيام مقام الماء
فانما في مقام الماء
فانما في مقام الماء
فانما في مقام الماء

ان في قيام مقام الماء
فانما في مقام الماء
فانما في مقام الماء
فانما في مقام الماء

٤٥
 قتل الخنزير واليمن ودمه ولحمه المباح
 المحظور المحض سببا لقتل لحمه واليمن
 الغنم لان الكفاية واحدة في
 المشقة والعبادة لانها تؤدى بالتحرير
 والصوم والاكمام والمحجب الاخر
 على اجزاء فبذلك سببا لقتل
 بالخط والاباحة ثلاث
 الاقطار عما يباح من حيث انه
 يوافق فعل نفسه الذي هو مكروه
 فيمنع من حيث انجباء
 على الصوم واليمن عليه كفاية
 بانزله وشرب الخمر في حوائك
 سببين لكفاية بدليل ان لو كان
 سببا للصوم سببا لاجب كفاية
 لا يقال لو كان سببا
 فيمنع من حيث انجباء
 سببا للصوم سببا لاجب كفاية

[illegible]

عنه عطف على قوله ان اصول الدين وفروعه مشرعة باسباب ١٢٥١ اى الخطاب رد المغول من قلات حرم

بأشهر والصلوة بأوقاتها والعقوبات بأسبابها
والكفارة التي هي دائرة بين العبادة والعقوبة
بما يضاف إليه من سبب متزدد بين الخطر
والأباحة والمعاملات بتعلق البقاء المقدور
بتعاطيها والأيمان بالإيات الدالة على حدوث
العالم وإنما الأمر لا لزوم أداء ما وجب علينا
بسببه السابق كالبيع يجب به الثمن ثم يطالب
بالأداء ودلالة هذا الأصل إجماعهم على وجوب
الصلوة على النائم والمجنون والمغنى عليه
إذا لم يزد المجنون والأغماء على يوم وليلة وإنما
يعرف السبب بسببه الحكم إليه وتعلقه به

واما تعدين منسدا
 الموجب القطر اذ
 متعلقا بها كانت
 سببا لان القول
 التبار بها واقطاع
 فلو لم يبق على شترتها
 واما المسك في حق النائم
 اعلم ان المسك بالاجماع والاداء
 يعلى النعم انما يشق في حق النائم
 ودون المنع عليه وانما يجوز في حق النائم
 عندنا في حق النائم على النائم
 انما كان الحكم
 سببا لا وقت صلاة
 الا في وقت الصلاة
 في حق النائم على النائم
 سببا لا وقت صلاة
 الا في وقت الصلاة
 في حق النائم على النائم

والمعنى إلى الوجوب مقامه ١٣

هذه العبادات بالخطب لا يجزئ لال الوجوب لا يستفاد الا بالامر او هو وجوب عملي لا مثبت الوجوب بالاسباب في حق من فاقده الامر

१३-

△△

۵۸
الحق عليه السلام
الصفحة ۵۸

إلى الشيء يدل على بسية
اللفظ كما يضاف إلى الراد

يقال زكاة الراس يعني
القطر من الاضافه

في صدق
الخط الكثر في قيل
ادون عس
في في الجا

ثبت الاضافه الى الرأيه
والفهم شرط

جميعا وتقرض

الصدق والبر

مكتبة
مكتبة
مكتبة

[illegible]

وَالْفَصْرُ

الشئ ان
يضاف
الشيء
بإضافة

هـ دل ياره
جعلنا له

ففي اضافة
يا يضاف
ر يتكرر

بالله واغنى
ما فيه فائدة
سابقة

لَان
سبب
لَان
في

وإني أرى أن هذا هو الوقت المناسب
لنأخذ من هذا الكتاب ما نحتاجه
من أجل أن نتمكن من فهم
الوقت الذي نعيش فيه.

في بقا على فلان
 دون العظم وهد
 المؤنة حتى لو كان
 العظم من ما به
 متروك ان كان
 فلان

لأن الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون
سبباً له وإنما يضاف إلى الشرط محالاً وكذا
لأنه فتنكراً بتكرره دلالة يضاف إليه
في صدقة الفطر إنما جعلنا الرأس سبباً والفطر

شرط اتمام وجود الاضافة اليهما لان وصف
المؤنة يبرز في الراس فيكونه سببا وتكرر الوجوب
بتكرار الفطر بمرة تكرر وجوب الزكاة بتكرار
الحول لان الوصف الذي لاجله كان الراس

سبباً وهو المؤنة يتجدد بتضي الزمان كما ان
 النماء الذي لاجله كان المال سبباً للوجوب
 الزكوة يتجدد بتجدد الحال ويصير السبب

[illegible]

16

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

فاما احق نوعي الحقيقة فما استتبع مع قيام المحرم

وقيام حكمه جميعا مثل اجراء المكروه بما فيه الجاء

كلمة الشرك على لسانه واقطاعه في رمضان

واقتلافه مال الغير وجنابته على الاحرام وتناول

المضطر من مال الغير وترك الخائف على نفسه الاكل

بالمعروف وحكمه ان الاخذ بالفرية اولى واما

النوع الثاني فما يستتبع مع قيام السبب وتراخي

حكمه كفطر المريض والمسافر يستباح مع قيام

السبب وتراخي حكمه فيهما ولهذا صح الاداء منه

ولو ماتا قبل ادراك عدة من ايام اخر لم يلزمهما

الامر بالفدية وحكمه ان الصوم افضل عندنا

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...
في هذا الموضع من الكتاب...

السلم حتى كانت العينة في المسلم فيه مفسدة
للعقد وكذلك الخمر والميتة سقط حرمتها في
حق المكر والمضطر أصلا للاستثناء حتى لا يسعها
الصبر عنهما وكذلك الرجل سقط غسله في مدة المسح
أصلا لعدم سرية الحدث إليه وكذلك قصير
الصلوة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استدلوا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن آمنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استدلوا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن آمنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استدلوا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن آمنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في الصلاة في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا
ولهذا قلنا أن ظهر للمسافر وفجره سواء لا يجتمع
الزيادة عليه وإنما جعلنا إسقاطا محضا استدلوا
بدليل الرخصة ومعناها أما الدليل فما روى عن عمر
أنه قال انقصر الصلوة ونحن آمنون فقال النبي ص
هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة

في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل حج من والى فيها شياخ

في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل حج من والى فيها شياخ

مراسيل من دون هؤلاء فقد اختلف فيه الا
ان يروى الثقات مرسله كما رووا مسنده مثل
ارسال محمد بن الحسن وامثاله وقال المشايخ
لا اقبل لامراسيل سعيد بن المسيب في
تتبعها فوجدتها مسندة والمسند اقسام للمؤثر
وهو ما يرويه قوم لا يحصي عددهم ولا يتوهم
نواطهم على الكذب لكثرةهم وعدالتهم
تباين اماكنهم ويروم هذا الحد الى ان يتصل
برسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك مثل نقل القرآن و
الصلوات الخمس واعداد الركعات ومقادير
الزكوات وما اشبه ذلك وانه يوجب علم

في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل حج من والى فيها شياخ

في المنزلة المرسلة من شيخنا كبريائه في غير المراسيل حج من والى فيها شياخ

الثفن بمنزلة العثمان علما صريحا والمشهد
 له علم توفيقين اذ كان الحاشية هكذا
 علما باليقين في رجب علما بيقينا هكذا
 وهو ما كان من الاحادي الاضطرار انشده
 فصارت ببقوله قوم لا يتقهم فواظروهم على
 الكذب وبهم القرن الثاني ومن بعدهم واولئك
 قوم بقاء ائمة لا يثتمون فصارت بشهادتهم
 وتصديقهم بمنزلة المتواتر حتى قال الجصاص
 انه احد قسمي المتواتر وقال ابن ابان يضل جاحد
 ولا يكفر وهو الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة
 السلف صار حجة للعقل به بمنزلة المتواتر
 فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو نسخ
 عندنا وذلك مثل زيادة الرجم والمهمل على الحفين

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَوْفَى بِرَبِّهِ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَعَهُ إِذْ رَفَعُوا سَافِرًا

۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰

[illegible]

والتابع في صيام كفارة التمن لكنه لما كان
من الاحاد في الاصل ثبت به شبهة سقط
بها علم اليقين وخبر الواحد وهو الذي يرويه
الواحد او اثنان فصاعدا بعد ان يكون دون
المشهور والمتواتر وحكيه اذا ورد غير مخالف
للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعتمدها
المبلى ولم يظهر من الصحابة زعم الاختلاف
فيها وترك الحاجة به انه يوجب العمل بشرط تراعي
في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل
والضبط فلا يجت العمل بخبر الكافر والفاستق
والصبي والمعتوه والذي اشتدت عقلته خلقه

فان قيل ان المتن لا يوجب العمل بخبر الواحد او اثنان فصاعدا بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وحكيه اذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعتمدها المبلى ولم يظهر من الصحابة زعم الاختلاف فيها وترك الحاجة به انه يوجب العمل بشرط تراعي في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل والضبط فلا يجت العمل بخبر الكافر والفاستق والصبي والمعتوه والذي اشتدت عقلته خلقه

والتابع في صيام كفارة التمن لكنه لما كان من الاحاد في الاصل ثبت به شبهة سقط بها علم اليقين وخبر الواحد وهو الذي يرويه الواحد او اثنان فصاعدا بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وحكيه اذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعتمدها المبلى ولم يظهر من الصحابة زعم الاختلاف فيها وترك الحاجة به انه يوجب العمل بشرط تراعي في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل والضبط فلا يجت العمل بخبر الكافر والفاستق والصبي والمعتوه والذي اشتدت عقلته خلقه

فان قيل ان المتن لا يوجب العمل بخبر الواحد او اثنان فصاعدا بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وحكيه اذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعتمدها المبلى ولم يظهر من الصحابة زعم الاختلاف فيها وترك الحاجة به انه يوجب العمل بشرط تراعي في الخبر وهي اربعة الاسلام والعدالة والعقل والضبط فلا يجت العمل بخبر الكافر والفاستق والصبي والمعتوه والذي اشتدت عقلته خلقه

27

على القياس في بيان
 في عدم قبول شهادة
 شهادة الكافر في القياس
 واليه يثبت وزمب البعض
 فصار الشيخ وزمب البعض
 ولا يقبل ان كان كذالك
 على الاطلاق وقيل
 القاسم وقيل يقبل ان كان
 الكافر ورديته وعلى قول الشهادة
 والافاسق فالحق هو على قول الشهادة
 الهوى اما كافر كما افاده من الروا

انه لا يقبل حجة رواية من اتحل الهوى ودعى الناس
اليه كان الحاجة والدعوة الى الهوى
داع الى الثقول فلا يؤمن على حديث رسول
الله صلعم واذا ثبت ان خبر الواحد حجة قلنا
ان كان الراوى معروفا بالفقه والتقدم في
الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعباد
الثلثة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل والي
الاشهر وعاشة رضوان الله عليهم
اجمعين وغيرهم من اشتهر بالفقه والنظر
كان حديثهم حجة يترك به القياس وان كان
الراوى معروفا بالعدالة والحفظ والضبط

[illegible][illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

انفا
عليه
اذار

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في هذا الحديث في السلف ولم يقابل برده ولا قبوله
لم يجب العمل به لكن العمل به جائز لان العدالة
اصل في ذلك الزمان حتى ان رواية مثل هذا
المجهول في زماننا لا يحل العمل به لظهور
الفسق فصار المتواتر يوجب علم اليقين والكشور
علم الطبانية وخبر الواحد علم غالب الراي و
المستشكر منه يفيد الظن وان الظن لا يغني
من الحق شيئا والمستشكر منه في حيز الجواز للعمل
به دون الوجوب ويسقط العمل بالحديث
اذا ظهر مخالفته قوله او عدا من الراوي بعد الرواية
ومن غير من ائمة الصحابة والحديث ظاهر

في المعارضة وهذه الحجج التي سبق وجوها
 من الكتاب والسنة لا يتعارض في نفسها
 وضعا ولا تناقضا لان ذلك من امارات العجز
 تعالى الله عن ذلك وانما يقع التعارض بينها
 لجعلنا بالناسخ من المنسوخ وحكم المعارضة
 بين الايتين المصير الى السنة وبين السنتين
 المصير الى القياس واقوال الصحابة ترجح على الترتيب
 في الحجج ان امكن لان التعارض لما ثبت بين
 المجتنبين تناقضا لا ندفاع كل واحدة منهما
 بالآخرى فيجب المصير الى ما بعد من الحجج
 وعند تعذر المصير اليه يجب تقرير الاصول

في المعارضة وهذه الحجج التي سبق وجوها
 من الكتاب والسنة لا يتعارض في نفسها
 وضعا ولا تناقضا لان ذلك من امارات العجز
 تعالى الله عن ذلك وانما يقع التعارض بينها
 لجعلنا بالناسخ من المنسوخ وحكم المعارضة
 بين الايتين المصير الى السنة وبين السنتين
 المصير الى القياس واقوال الصحابة ترجح على الترتيب
 في الحجج ان امكن لان التعارض لما ثبت بين
 المجتنبين تناقضا لا ندفاع كل واحدة منهما
 بالآخرى فيجب المصير الى ما بعد من الحجج
 وعند تعذر المصير اليه يجب تقرير الاصول

في المعارضة وهذه الحجج التي سبق وجوها
 من الكتاب والسنة لا يتعارض في نفسها
 وضعا ولا تناقضا لان ذلك من امارات العجز
 تعالى الله عن ذلك وانما يقع التعارض بينها
 لجعلنا بالناسخ من المنسوخ وحكم المعارضة
 بين الايتين المصير الى السنة وبين السنتين
 المصير الى القياس واقوال الصحابة ترجح على الترتيب
 في الحجج ان امكن لان التعارض لما ثبت بين
 المجتنبين تناقضا لا ندفاع كل واحدة منهما
 بالآخرى فيجب المصير الى ما بعد من الحجج
 وعند تعذر المصير اليه يجب تقرير الاصول

في المعارضة وهذه الحجج التي سبق وجوها
 من الكتاب والسنة لا يتعارض في نفسها
 وضعا ولا تناقضا لان ذلك من امارات العجز
 تعالى الله عن ذلك وانما يقع التعارض بينها
 لجعلنا بالناسخ من المنسوخ وحكم المعارضة
 بين الايتين المصير الى السنة وبين السنتين
 المصير الى القياس واقوال الصحابة ترجح على الترتيب
 في الحجج ان امكن لان التعارض لما ثبت بين
 المجتنبين تناقضا لا ندفاع كل واحدة منهما
 بالآخرى فيجب المصير الى ما بعد من الحجج
 وعند تعذر المصير اليه يجب تقرير الاصول

في المعارضة وهذه الحجج التي سبق وجوها
 من الكتاب والسنة لا يتعارض في نفسها
 وضعا ولا تناقضا لان ذلك من امارات العجز
 تعالى الله عن ذلك وانما يقع التعارض بينها
 لجعلنا بالناسخ من المنسوخ وحكم المعارضة
 بين الايتين المصير الى السنة وبين السنتين
 المصير الى القياس واقوال الصحابة ترجح على الترتيب
 في الحجج ان امكن لان التعارض لما ثبت بين
 المجتنبين تناقضا لا ندفاع كل واحدة منهما
 بالآخرى فيجب المصير الى ما بعد من الحجج
 وعند تعذر المصير اليه يجب تقرير الاصول

[illegible]

ضد ما يوجبہ الاخری فی وقت واحد مع تسلیھا
 فی القوة واختلف ثلثا تخارجه ان خبر النبی
 هل یعارض خبر الاثبات ام لا واختلف عمل
 اصحابنا المتقدمین فی ذلك فقد روى ان
 بئرہ اعققت وزوجھا عبد وروی انها اعتقت
 وزوجھا حرم مع اتفاقهم علی انه كان عبد فاصحابنا
 اخذوا بالمشیت وروی ان رسول علیہ السلام
 تزوج ميمونة رض وهو حلال وروی انه عم تزوجھا
 وهو محرم واتفقت الروایة انه لم یکن فی الحل الاصلی
 فجعل اصحابنا سرح العمل بالنافی اولی وقالوا فی
 المجرح والتعدي ان المجرح اولی وهو المشیت والاصل

الذي هو المقتضى في الرواية الأولى
 والى ذلك على الأمر الثاني اعني
 شبهة الاشابة الأمر العارض اعني
 اخبر عما قال البدر الحسيني
 انهم اخذوا بهذه الرواية لان الثبوت
 والحل اصل مكان هذا منهم على الثبوت
 لا بالثاني فقال اتفقت الروايات
 كبريت في الحل الا صلى
 وانما اختلفت في الحل المعترض
 كمن كان الحل عارضا والا حرام كالحل
 الا حرام ام امرا صلى على
 والد ال على الأمر الثاني اعني
 شبهة الاشابة الأمر العارض اعني
 اخبر عما قال البدر الحسيني
 انهم اخذوا بهذه الرواية لان الثبوت
 والحل اصل مكان هذا منهم على الثبوت
 لا بالثاني فقال اتفقت الروايات
 كبريت في الحل الا صلى
 وانما اختلفت في الحل المعترض
 كمن كان الحل عارضا والا حرام كالحل
 الا حرام ام امرا صلى على

والاول ما يعنى بالحديث الثانى نافية و
العدل على الثانى اى الحديث الاول
مستتباً او ساسى **والثانى** اى فى تعارض الحجج
الثابت بعد عدل واخيراً آخره مجبوح
المعقول يتبقى الامر على الاصل لان
الاصول فى المسلمين الملك للحكام
المعقول نافية باربعاً

بالإمكان المحصورة في شيء واحد ولم يذكر أنه السهم مع أن تأكيد الكلام يقطع احتمال المجاز ويسهل أن الكلام في حجج الشرع والشائع حقيقة هو أنه قد

أولها أن السهم

فإن قيل لا بد من أن يكون العمل بالأصل ومن الناس من يرجح بفضل عدد الرواة لأن القليل اليه أميل وبالدكوة والحرية في العدد دون الأفراد لأن به تتم الحجية في العدد واستبدال بمسائل الملاءمة لأن هذا متروك بإجماع السلف وهذه الحجج مجتمعة تحتل البيان وهذا

المراد من قوله في شيء واحد ولم يذكر أنه السهم مع أن تأكيد الكلام يقطع احتمال المجاز ويسهل أن الكلام في حجج الشرع والشائع حقيقة هو أنه قد

فإن قيل لا بد من أن يكون العمل بالأصل ومن الناس من يرجح بفضل عدد الرواة لأن القليل اليه أميل وبالدكوة والحرية في العدد دون الأفراد لأن به تتم الحجية في العدد واستبدال بمسائل الملاءمة لأن هذا متروك بإجماع السلف وهذه الحجج مجتمعة تحتل البيان وهذا

باب البيان

بيان تقرير وبيان تفسير وبيان تعبير وبيان تبديل وبيان ضرورة أما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والخصوص فيصير موضوعاً ومفصلاً وكذلك

المراد من قوله في شيء واحد ولم يذكر أنه السهم مع أن تأكيد الكلام يقطع احتمال المجاز ويسهل أن الكلام في حجج الشرع والشائع حقيقة هو أنه قد

المراد من قوله في شيء واحد ولم يذكر أنه السهم مع أن تأكيد الكلام يقطع احتمال المجاز ويسهل أن الكلام في حجج الشرع والشائع حقيقة هو أنه قد

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى وهو الذي لا يحد ولا يحيط به العقل والحواس

البيان التفسيري وهو بيان الجمل والمشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك

بيان التفسير وهو بيان الجمل والمشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك

البيان التفسيري وهو بيان الجمل والمشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك

البيان التفسيري وهو بيان الجمل والمشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك فاما بيان التفسير الجمل والتعليق والاشتراك

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى وهو الذي لا يحد ولا يحيط به العقل والحواس

[illegible]

نعم في تكميل كونك لو كان على
حاجب الكسندر من النفي اثبات
سبحه واجمع باجمع البراهنة
الغاية توجب النفي علوه
سبحه الدين

معارضاً فيكون الفص بينهما واختلفوا في
 كيفية عمل الاستثناء ايضاً قال صاحبنا
 الاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى
 فيكون تكلماً بالباقي بعده وقال الشافعي
 الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارضة بمنزلة
 دليل الخصوم كما اختلفوا في التعليق بالشروط
 على ما سبق فصار عندنا تقدير قوله لفلان
 على الف درهم الامائة له على تسعة وعنده
 الامائة فانها ليست على وعلى هذا اعتبر جد
 الكلام في قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام
 بالطعام الاسواء بسواء عام في القليل والكثير

لا يجوز ان يكون
 من الامور التي
 في حقها
 لا يجوز ان يكون
 من الامور التي
 في حقها
 لا يجوز ان يكون
 من الامور التي
 في حقها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المستوى في ما مور
الشريعة فلا يكون لعدم
بطريق المساواة لعدم
المستوى شرعا لم يوجد فلا يكون
معاضا لعدم المساواة
الانقلاب

[illegible]

[illegible]

الحاجة الى البيان يدل على البيان مثل سكوت
الصحابة عن تقويم منفعة البدن في ولي المغمور

^{عن أبي بصير}

ومنه ما يثبت ضرورة دفع الضرر ومثل سكوت
^{عن النضر بن الربيع}
الشفقة وسكوت المولى أحمد بن محمد عن عدة من أصحابه

وَيَشْتَرِي وَصْنَهُ مَا يَشْتِي بَصُرَةً كَثْرَةَ الْكَلَامِ

مثل قول علماء انصاره فيمن قال لله على مائة و
 درهم او مائة وقفين حنطة ان العطف جعل
 للمائة

بيان الأول وقال الشافعي رحمه القول قوله في بيان

المعطوف عليه متعاقب طر و مرة كثيرة العدد
وطول الكلام وذلك مما يثبت وجوبه في الزمة

فان ذكره بعد ذكر احوالها في العربية في كثير من المواضع لاسي
 ما ذكره في كتابها في العربية في كثير من المواضع لاسي
 ما ذكره في كتابها في العربية في كثير من المواضع لاسي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في عامة المعاملات كما في الميزون دون
التدابير فانها لا تثبت في الذمة الا بطريق خاص

باب بيان التبديل وهو النسخ

النسخ في حق صاحب الشرع بيان لمدة الحكم المطلق

الذي كان معلوما عند الله تعالى لا انه تعالى

اطلقه فصار ظاهرة البقاء في حق البشر فكان

تبديل في حقنا بيانا محضا في حق صاحب

الشرع وهو كالقتل فانه بيان محض للاجل في

حق صاحب الشرع تغيير فتبدل في حق القاتل

ومحل النسخ حكم يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم

ولم يكتف به مكيانا في النسخ من موقوف او تابيد

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ اصل العطف شمس الامم مع كذا بان نظيره قوله تعالى تدرعون سبع سنين واما قوله تدرعون في داركم ثلث ايام واما النسخ في بعض النسخ

١٤
 انما ان النسب بخلافه
 مرة فصل للكل من غير فصل لان
 الا ان يبيع مقصودا لا ابتداء
 فذلك ان اسد فقل قلب لزيد
 ولا يذنب الا اعتقاد الخفية فيه
 فكل ذلك على عقد القلب
 يصلح ابتداء وان العاقل يبيع
 ان يبيع علة لزيد المملوك
 ما زاد من النفس فكل ذلك على
 قبل التكمين الفصل على عقد
 القلب وزاد الحديث في عقد
 والرسول علم من الاصل لزيد
 الا انه قد جرد من عقد
 القلب على عقد فوجد عقد
 الا انه على صورة المسئلة ان كان
 مضان جوارح في هذه السنة ثم قال
 قلت لعل كذا لو انساها ما يبيع
 قلت لعل كذا لو انساها ما يبيع
 قلت لعل كذا لو انساها ما يبيع

ثَبَّتْ نَصَاكُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى خُلِدْنِي فِيهَا أَبَدًا
وَدَلَالَةُ كَسَاثُرِ الشَّرَائِعِ الَّتِي قَبِضَ عَلَيْهَا رَسُولُ
اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشَّرْطُ التَّكَيُّمُ مِنْ عَقْدِ الْقَلْبِ
عِنْدَ نَادُونَ التَّكَيُّمِ مِنَ الْفِعْلِ خِلَافًا لِلْمَعْتَرِ لَمْ
وَلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْقِيَامَ لَا يَصْلُحُ
نَاسِخًا وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْأَجْمَاعُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ لَأَنْ
الْأَجْمَاعُ عِبَارَةٌ عَنْ أَجْمَاعِ الْأَسْرَاءِ وَلَا مَدْخَلَ
لِلرَّأْيِ فِي مَعْرِفَةِ نَهَايَةِ وَقْتِ الْحَسَنِ وَالْقَبْرِ فِي
الشَّيْءِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا يَجُوزُ السُّمُّ بِالْكِتَابِ
وَالسَّنَةِ وَيَجُوزُ سُمُّ أَخِي مَا بِالْآخِرِ عِنْدَنَا وَ
قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَكُونُ

[illegible]

واذ جاء من السبع عشرة دواي
 لان السباع دون راسه والرجع اليه في
 والاصحاب من السبع عشرة دواي
 لان السباع دون راسه والرجع اليه في
 واذ جاء من السبع عشرة دواي
 لان السباع دون راسه والرجع اليه في

في حال عدم التمام في كل مرة

لا يقبل الوصف بالتجزي حتى ان المظاهر اذا
 مرض بعد ما صام شهرا فاطم ثلاثين
 مسكينا لم يجزه فكانت الزيادة نسخا من حيث
 المعنى ولهذا لم يجعل علوا نابرهم الله فراه
 الفاتحة مركبا في الصلوة بخبر الواحد لانه
 زيادة على النص واو ازيادة النفي حدثا في
 زيادة البكر وزيادة الطهارة شرط في طواف
 الزيادة وزيادة صفة الامي في رتبة الكفارة بخبر
 الواحد والقياس والذي يتصل بالسفن افعال
 رسول الله عليه السلام وهي اربعة اقسام
 مباحة ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم

انما هو موافق لما في
 الفاتحة لكان مطلقا فلو كان
 يجعل الفاتحة ركنا فافضل من النصيب
 لان ما ليس من القرآن عام
 من ما دون الآية في القرآن
 فافضل من النصيب
 انما هو موافق لما في
 الفاتحة لكان مطلقا فلو كان
 يجعل الفاتحة ركنا فافضل من النصيب
 لان ما ليس من القرآن عام
 من ما دون الآية في القرآن
 فافضل من النصيب

انما هو موافق لما في
 الفاتحة لكان مطلقا فلو كان
 يجعل الفاتحة ركنا فافضل من النصيب
 لان ما ليس من القرآن عام
 من ما دون الآية في القرآن
 فافضل من النصيب
 انما هو موافق لما في
 الفاتحة لكان مطلقا فلو كان
 يجعل الفاتحة ركنا فافضل من النصيب
 لان ما ليس من القرآن عام
 من ما دون الآية في القرآن
 فافضل من النصيب
 انما هو موافق لما في
 الفاتحة لكان مطلقا فلو كان
 يجعل الفاتحة ركنا فافضل من النصيب
 لان ما ليس من القرآن عام
 من ما دون الآية في القرآن
 فافضل من النصيب

انما هو موافق لما في
 الفاتحة لكان مطلقا فلو كان
 يجعل الفاتحة ركنا فافضل من النصيب
 لان ما ليس من القرآن عام
 من ما دون الآية في القرآن
 فافضل من النصيب
 انما هو موافق لما في
 الفاتحة لكان مطلقا فلو كان
 يجعل الفاتحة ركنا فافضل من النصيب
 لان ما ليس من القرآن عام
 من ما دون الآية في القرآن
 فافضل من النصيب

بدليل فيه شبهة لا يتصور في حق النبي صلى الله عليه وسلم

١٢ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ١٣ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ١٤ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ١٥ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ١٦ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ١٧ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ١٨ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ١٩ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين
 ٢٠ صورة السلطنة
 من القوى القوي
 الصالحين

اجتماع الناس في هذا الاجتماع
 لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 في هذا الاجتماع لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 في هذا الاجتماع لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد

العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا
 يكون اجماعا لان موت المخالف لا يبطل قوله
 وعندنا اجماع علماء كل عصر حجة فيما سبق
 فيه الخلاف وفيما لم يسبق لكنه فيما لم يسبق فيه
 الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث وفيما سبق
 فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الاحاد واذا انتقل
 اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان
 في معنى نقل الحديث المتواتر وانما ينتقل اليها بالاجماع
 كان كنقل السنة بالاحاد وهو يبين باصله
 لكنه لما انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون
 العلم وكان مقفيا على القياس

اجتماع الناس في هذا الاجتماع
 لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 في هذا الاجتماع لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 في هذا الاجتماع لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد

المشهور في هذا الاجتماع
 لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 في هذا الاجتماع لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 في هذا الاجتماع لا يشترط ان يكونوا على وجه واحد
 بل يشترط ان يكونوا على وجه واحد

القاسم

وهو يشمل على بيان نفس القياس وشرطه
وركنه وحكمه ودفعه أما الأول فالقياس
هو التقدير لغة يقال قس النعل بالنعل
أي قدره به وأجعله نظيراً الآخر والفقهاء
إذا أخذوا حكم الفرع من الأصل سمو ذلك
قياساً للتقدير هم الفرع بالأصل في الحكم
والعلة وأما شرطه فإن لا يكون الأصل
مختصاً بحكمه نص آخر كقول شهادته
خزمية وحده كان حكماً ثبت بالبرهان
به كرامته وإن لا يكون الأصل معدولاً به

[illegible][illegible]

عن القياس كاجاب الطهارة بالقهقهة
في الصلوة وان يتعدى الحكم الشرعي الثالث
بالنص تبعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه
فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الخمرة
لسائر الاشربة لانه ليس بحكم شرعي ولا لصحة
ظهار الذي لكونه تعديا للحرمة المتناهية
بالكفارة في الاصل الى اطلاقها في الفرع عن
الغاية ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر
الى المكروه والخاطي لان عذرهما دون عذرها
فكان تعديته الى ما ليس بنظير ولا لشرط
الايمان في رتبة كفارة اليمين والظهار

بسم الله الرحمن الرحيم في تفسير النصوص الشرعية

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوان الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوان الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوان الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

في مصف الصدقات لأنه تعدية الى مافيه
نص بتعديده والشرط الرابع ان يبقى حكمه
الاصل بعد التعليل على ما كان قبله لان
تغير حكم النص في نفسه بالرأى باطل كما
ابطلناه في المروع وانما خصصنا القليل من
قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الا
سواء بسواء لان استثناء حالة التباوي دل
على عموم صدره في الاخوان الا في الكسوة
فصار التغير بالنص مباحا للتعليل لا بغيره
وكذلك جواز الاستبدال في باب الزكاة ثبت
بالنص لا بالتعليل لان الامر بالخيار ما وجد

العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتصرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغر في ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتصرف بظهور اثره في موضع
 عن طعاطي محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا علة باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذي هو القياس الحفي اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذي ظهر اثره وخفي فسادده لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثاني

في العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان
 لانه يحتمل الرد مع قيام المصلحة فيتصرف
 صحته بظهور اثره في موضع من المواضع
 كاثرة الصغر في ولاية المال وهو نظير صدق
 الشاهد يتصرف بظهور اثره في موضع
 عن طعاطي محظور دينه ولما صارت العلة
 عندنا علة باثرها قد مناعا على القياس الاستحسان
 الذي هو القياس الحفي اذا قوى اثره وقدمنا
 القياس لصحة اثره الباطن على الاستحسان
 الذي ظهر اثره وخفي فسادده لان العبرة
 لقوة الاثر وصحته دون الظهور وبيان الثاني

في العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان

في العمل به لا بعد العدالة عندنا في الاستحسان

[illegible]

على ما قيل لا ينبغي ان يكون العلم بالشيء
 من حيث هو بل من حيث هو في نفسه
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره

ليس من باب خصوص العلة لان الوصف
 لم يجعل علة في مقابلة النقص والاجتماع والضرورة
 لان في الضرورة اجتماعا والاجتماع مثل الكتاب
 والسنية وكذا اذا عارضته استحسان اوجب
 عدمه فصار عدم الحكم لعدم العلة لا مانع
 مع قيام العلة وكذا نقول في سائر العلة المؤثرة
 وبما في ذلك في قولنا في الصائم اذا صب الماء في
 حلقه انه يفسد صومه كفوات ركن الصوم
 ولزم عليه الناسي فيمن جازر خصوص العمل
 قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة مانع وهو لا اثر
 وقولنا نحن انعدم لعدم هذه العلة لان فعل

لما قيل لا ينبغي ان يكون العلم بالشيء
 من حيث هو بل من حيث هو في نفسه
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره

لما قيل لا ينبغي ان يكون العلم بالشيء
 من حيث هو بل من حيث هو في نفسه
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره

لما قيل لا ينبغي ان يكون العلم بالشيء
 من حيث هو بل من حيث هو في نفسه
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره
 لان العلم بالشيء لا يكون الا من حيث هو
 في نفسه لا من حيث هو في غيره

هذا القياس على...

[illegible]

لا يستغرق محله فاعلم ان كماله باستيابة ٢٢ ت لا بالكلية

وهو الذي من الاعراض انما يتبعها في نفسه لا يتبعها في الخارج...
الاعراض في نفسه لا يتبعها في الخارج...
الاعراض في نفسه لا يتبعها في الخارج...

وعلى كل واحد من القسمين وجوب من الدفع اما
وجه دفع العلة الطردية فاربعية القبول
بموجب العلة ثم الممانعة ثم بيان فسما
الوضع ثم المناقضة اما القول بموجب
العلة فالترام ما يلزمه العلة بتعليقه وذلك
مثيل قوله في صوم رمضان انه صوم
فرض فلا يتأدى لا بتعيين النية فيقال لهم
عندنا لا يصح لا بتعيين النية وانما يجوز
باطلاق النية على انه تعيين واما الممانعة
فهي اربعة اوجه ممانعة في نفس الوصف
وفي صلاح الحكم وفي نفس الحكم وفي

الاعراض في نفسه لا يتبعها في الخارج...
الاعراض في نفسه لا يتبعها في الخارج...
الاعراض في نفسه لا يتبعها في الخارج...

سواء كان علة من اشتراط الحكم او من اشتراط العلة

سواء كان علة من اشتراط الحكم او من اشتراط العلة

وهو الذي من الاعراض انما يتبعها في نفسه لا يتبعها في الخارج...
الاعراض في نفسه لا يتبعها في الخارج...
الاعراض في نفسه لا يتبعها في الخارج...

الى الوصف واما فساد الرضع فنشمل تغليبهم
لايجاب الفرقه بالسلام احدا الزوجين ولا بقاء
النكاح مع احدنا فانه فاسد في الرضع
لان الاسلام لا يصلح قاطعه للحقوق والبردة
لا تصلح عفوا واما المناقضة فنشمل قولهم في
الوضوء والتيمم انها طهارتان فكيف افرقتا
في النية قلنا هذا يتقضى بغسل الثوب والبدن
عن نجاسة فخصر الى بيان وجه المسئلة وهو
الوضوء طهر غير خشى لانه لا يعقل في المحل نجاسة
فكان كالتيمة في شرط النية ليتحقق التعبد فلهذا
الوجه يلجى اصحاب الطرد الى القول بالتأثير

11/2

أما العلة المؤثرة فليس للسائل فيها بعد الممانعة من
عطف على قولها لا وجود له في الحقيقة بل هي نفسية
الاعراض والعلل المؤثرة في الحقيقة بل هي نفسية
الا معارضة لانها لا تحتمل المناقضة وفساد

الوضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب او السنة او

الاجماع لكنه اذا تصور مناقضه يجب دفعه

من وجه أربعة كما نقول في الخارج من عيد

السَّيِّئِينَ أَنَّهُمْ خَسِرُوا مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ فَكَانَ

حَدَّثَنَا كَالْبَوْلِ فَيُورِدُهُ عَلَيْهِ مَا أَذَى لَهُ يَسْتَلِفْ فَتُدْفَعُهُ

اولا بالوصف وهو انه ليس بخارج لان تحت

كل جلدة سرطانية وفي كل عرق دما فاذا انزل الجلد

كان ظاهر الاخبار جائز بالمعنى الثابت بالوصف

صاحب السيف صاحب
الفرقة بين الخير والشر
صاحب السيف صاحب
الفرقة بين الخير والشر
صاحب السيف صاحب
الفرقة بين الخير والشر

ففي الحقيقة فقد كان

ويعلم ان هذه الامور كلها هي التي هي في الحقيقة
تختلف الطريقتين ان ذلك الوصف كان
ويجعل ان يكون في الحقيقة ان كان

[illegible][illegible]

النفق وهو خروج النجاسة
العلية من قولهم استخاض اسم الدم
بالسنة وهو قولهم استخاض اسم الدم
تصلى فانها دم عرق النجاسة عن النجاسة
والنجاسة هي النجاسة

پیچیدگی از پیچیدگی است
و شریکین از شریکین است
ما در آن در آن در آن در آن
در آن در آن در آن در آن

الطيابة عن الوصف
 تميز من لينة الثوبت الى الوصف
 بالبعث الثابت به لا بد الوصف
 ان تقول ليس المعنى الذي جعل الوصف
 ان تقول ليس المعنى الذي جعل الوصف

[illegible]

في صائر الوصف حجة من حيث ان وجوب
التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا
يحتل الوصف بالجنس وهناك لم يجب غسل
ذلك الموضع فانعدم الحكم لعدم العلة وببره
عليه صاحب الجرح السائل فدل بحجة بالحكمة بيان
انه حدث موجب للطهارة بعد خروج الوقت
وبالفرض فان غرضنا التسوية بين الدم والبول
وذلك حدث فاذا زهر صائر عفو القيام وقت
الصلاة فكذلك ههنا اما المعارضة وهي نوان
معارضة فيها مناقضة ومعارضة خالصة
اما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب

[illegible]

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا
 لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية
 بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما يتعين
 بعد الشرع وهذا تعين قبل الشرع وقد قلب
 العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله قوله هذه
 عبادة لا تمضي في فسادها فوجب ان لا يلزم بالشرع
 كالوضوء فيقال له ولما كان كذلك وجب ان
 يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء
 وهو ضعيف من وجه القلب لانه لما جاء بحكم
 اخر ذهبت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه والاستواء فختلف في المعنى ثبوت من

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا

فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم القضاء فقلنا

وسقوط من وجه على التضاد وذلك مبطل للقياس
وأما المعارضة الخالصة فتروان أحدهما
في حكم الفرع وهو صحيح والثاني في علة الأصل
وذلك باطل لعدم حكمه ولفسادة لو افاد تعدية
لأنه لا اتصال له بموضع النزاع ألا من حيث
تلك العلة فيه وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم
وكل كلام صحيح في الأصل يدكر على سبيل المفارقة
فاذكرة على سبيل الممانعة كقولهم في اعتناق
المرأهن أنه تصرف يلاقى حق المرتهن بالأبطال
فكان مردودا كالبيع فقالوا ليس هذا كالبيع
لأنه يحتمل الفسخ بخلاف العتق والوجه فيه

فقد نفى القياس التبعي في قوله لا يوجب عدم الحكم
لأنه لا اتصال له بموضع النزاع ألا من حيث
تلك العلة فيه وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم
وكل كلام صحيح في الأصل يدكر على سبيل المفارقة
فاذكرة على سبيل الممانعة كقولهم في اعتناق
المرأهن أنه تصرف يلاقى حق المرتهن بالأبطال
فكان مردودا كالبيع فقالوا ليس هذا كالبيع
لأنه يحتمل الفسخ بخلاف العتق والوجه فيه

بأنه لا اتصال له بموضع النزاع ألا من حيث تلك العلة فيه وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم

بأنه لا اتصال له بموضع النزاع ألا من حيث تلك العلة فيه وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم

١٤
 ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ
 ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ
فصل
 في الترجيح واذا قامت المعارضة
 كان السبيل فيه الترجيح وهو عبارة عن فضل
 احد المشايخ على الآخر وصفه حتى قالوا ان القياس
 لا يترجح بقياس اخر وكذلك الكتاب والسنة
 وانما يترجح البعض على البعض بقوة فيه وكذلك صاحب
 الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة
 والذي يقع به الترجيح اربعة الترجيح بقوة الاشياء
 لان الاشياء معني في الحجية فمما قوي كان اوف

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ
 ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ

ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ
 ان يقول القياس لتعديدية حكم الاصل دون
 تغييره وحكم الاصل وقف مما يحتمل الرد والفسخ
 وانت في الفرع تبطل اصلا لما لا يحتمل الفسخ

قیاس بلا غلطی و در حق نیست القیاس واحد و القیاس انفرادی اصول الشیخ ۱۲ س ۱
ای عدم الحاقه لا یوجب عدم الکلام و موجود لا یشترط فی واصل مر جی الان رجحان لا یمکن بسبب ۱۲

جانشین متعلق صفحہ ۸۳

قوله وجب الخصوص فيه بحث لان البيان انما يقتضيه النسبة الى العمى
النسبة الى النفس والقطع ولو كان كذلك كان بيان التقرير بيان التقرير
لا تغيير من الاحتمال الى القطع قلب المراد من التغيير ليس صورة التغيير باق
وجبت حق بل المراد منه تغيير موجب الذي لو لم يوجد المتغير كان هو لكان
بهذا التغيير من القطع الى الاحتمال كذلك لان معنى القطع انتفاء وجه العلم
بالكلية والشوت من كل وجه ينتظر من الاحتمال السبيلين جهة عدم فيه
لا محالة فكان تغييرا فاما التغيير من الاحتمال الى القطع فليس كذلك لان
موجب الكلام ان كان ثابتا ظاهرا مع احتمال عدم الذي هو حلا
الاصل فيه كان ازالة الاحتمال عنه تحقيقا وتاكيدا لا تغييرا لانه زيادة
ثبوت لا نقصه ١٣ اذ قوله فكان تفسير من القطع الى الاحتمال فاقيل لو كان
التخصيص بيان تغيير يشترط فيه الاتصال نظما كما شرط في التعليق والاشارة
ولما شرطت فيه لمقارنته وكون الاتصال دلالة بيان تغييرا لبيان تغييرا قبله
لان دليل الخصوص يشبه الاستثناء ويشبه النسخ بصيغته فكلونه يشبهها لانه
يشترط ويشبهه بالنسخ فلما يجوز ان لا يكون مقتضيا لعلامة من ١٤ يجوز

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

جاش متعلق صفحہ ۹۳

[illegible]

کتاب مختلفہ صفحہ ۲۰

حاشية مختلفة صفح ٢٠٢
 قول وجب الصرف للميم بعد
 صدقة كما يدل عليه قوله نعم انما
 للفقر والفاقر المال صدقة
 والاداء وقبض الفقير والفاقر
 وذلك اى مسيرة المال صدقة
 بعد الاداء الى مسدده وذلك الحق
 قبل الفقير وكانت اللام بالية
 بمعنى ان الواجب بها قبل
 وملاك الفقير لان الواجب قبل الميم
 ليس صدقة وان كان مسدداً
 ان يبق ان اللام وان كانت بالية
 لكن لا يدل ذلك على ان الواجب

مكتبة المفسر لولم يصدر في المجلد الثاني من المجلدات التي صدرت في سنة ١٣٢٤ هـ

وما يتعلق به الحكم الشرعي
 قوله واذا تقاسم من ضرر بالرجوع فاما ان يرجع كل واحد
 من الشرعيين المتقاسمين بمعنى راجع الى الذات او لا والآخر مال

حاشية متعلقة صفح ١٠٠ وا ١٠١ قوله لان الامر بالخيار
 لانه نعم لم يقتصر في انجاز مواعيدهم على مال الزكاة بل وجب لهم خمس الغنائم واجبة
 الكفارات صدقات الفطر والعشر عليهم فصار كانه قيل للاغنياء ان قدوا البعض وجوبهم من
 الزكاة فلا يلزم منه جواز الاستبدال لانا نقول هذه الامور شملت بالعوارض ليست باصول
 اصلية فربما لا يقع حرب في سنين فلا تحصل غنيمة وربما لا يكون في بلد او بلاد عرض عشرة
 وربما لا يقع اسباب الكفارات ولو وقعت لا يمكن اخذ الكفارات جبراً فمن وجبت عليه
 وكذلك صدقة الفطر فلا يحصل بها انجاز المواعيد على سبيل اليقين فاما الزكاة فامر اصلي
 لايج تلبس من بلاد المسلمين عن اغنياء وجبت عليهم الزكاة وهي تؤخذ من ارباب الاموال جبراً
 لان يردوا بانفسهم فيصير محلاً لانجاز المواعيد فالتفصيل لاحتياج الفقير الى شئ غير الشاة
 بيعها ويشترى ما يريد وايضا البديل لا يدفع جميع حاجاته قلت قوله لاحتياج الفقير تحقيق
 ما ذكرنا فان كلامنا اذا اخذ الشاة كان قابضاً حقه من حيث انها مال مطلق صالح لقضاء
 الحاجات لمن حيث انها شاة وقوله البديل لا يدفع جميع حاجاته قلنا مطلق المال صالح لدفع
 الحاجات من حيث ان كلامنا يدفع بالمال فطلق المال يكون دفعاً للحاج من هذا الوجه ١٢ ق
قوله بالاستبدال اي استبدال الشاة بالقيمة التي يتوسل بها الى الحج والعمرة
 اسم الشاة حاصل الدليل ان الزكاة عبادة محضة وهي التي استعملت ابتداء وانما يفرق الى الفقراء
 الوعد ولا يخفى ان جميعهم مختلفون لانتفاء نفس الشاة وانما تنفع بخلق المادية فلما امر الله
 بالزكاة منهم من مال معين غير واثق لما وعد ذلك على جواز الاستبدال والعمرة اسم الشاة
 اذن صاحب الحق وهو الله تعالى لا بالتعليق وانما ذكر اسم الشاة ليكون معيار المقدار الواجب
 ان يبايعه القيمة لكن يرد عليه ان وجوب الشاة لما كان لعبادة النص وجاز الاستبدال بدلالة
 او باقتضاء كيف رجح الدلالة او الاقتضاء على العبادة وايضا علم من فراض العبادة بالاقضاء
 وقد ذكر بعض اصحاب التحقيق من شرح اصول فخر الاسلام انه ما وجد نظير لمعارضة الاقتضاء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

والله اعلم بالصواب والقياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...

وأيضا تعليل للقياس بعد معرفة هذه
الحكمة فالحقنا هذا الباب لتكون وسيلة
اليه بعد احكام طرق التعليل اما الاحكام
فانواع الربعة حقوق الله ثم خالصة وما اجتمع
فيه حقان وحق الله ثم فيه غالب كحق القذف
ومما اجتمع فيه وحق العبد فيه غالب كالقصاص
وحقوق الله ثم ثمانية انواع عبادات خالصة
كاليمان والصلوة والزكاة ونحوها وعقوبات
كاملة كالحدود وعقوبات قاصرة وتسميها
اجزية وذلك مثل حرمان الميراث بالقتل
وحقوق دائرة بين الامر بين وهي الكفائات

هذا هو القياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...

باب القياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...

والله اعلم بالصواب والقياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...
باب القياس في باب القياس...

عِبَادَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْمُؤَنَّةِ حَتَّى لَا يَشْتَرَطَ لَهَا كَمَالٌ
الْأَهْلِيَّةُ فِيهِ صَدَقَةُ الْفَطْرِ وَمُؤَنَّةٌ فِيهَا مَعْنَى
الْقُرْبَى وَهُوَ الْعَشِيرُ وَهَذَا لَا يَبْتَدَأُ عَلَى الْكَافِرِ
وَجَازَ الْبَقَاءُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَجْدِ رَحْمَةٍ وَمُؤَنَّةٌ فِيهَا
مَعْنَى الْعُقُوبَةُ وَهُوَ الْخَرَجُ وَلِذَلِكَ لَا يَبْتَدَأُ عَلَى الْمُسْلِمِ
وَجَازَ الْبَقَاءُ عَلَيْهِ وَحَقٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَهُوَ خَيْرُ
الْفَنَاءِ وَالْمَعَادِ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَجِبَ لِلَّهِ تَعَالَى
ثَابِتًا بِنَفْسِهِ عَلَى أَنْ الْجِهَادَ حَقُّهُ فَصَارَ لِلْمَصَابِ
بِهِ لَهُ كَلَهُ لَكِنْ عَلَى وَجِبَ أَرْبَعَةٌ خَمَاسَةٌ
لِلْغَائِمِينَ مَبْنِيَّةٌ مِنْهُ فَلَمْ يَكُنْ حَقًّا لِرَمَا أَدَاؤُهُ
طَاعَةً لَهُ بَلْ هُوَ حَقٌّ اسْتِيفَاةٌ

معظمها هذه الشبهة السابقة عليه واما
العلة فهي في الشريعة عبارة عينا يضاف
اليها وجوب الحكم ابتداء وذلك مثل البيع
للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص وليس
من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم
بل الواجب اقتراؤها معا وذلك كالاستطاعة
مع الفعل عندنا فاذا تراخى الحكم لما في
البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان علة اسماء
ومعنى الحكم دلالة كونه علة لاسباب المانع
اذ انزل وجب الحكم به من الاصل حتى يستحقه
المشتري بزوايدة وكذلك عقد الاجارة علة
للعقد على ما يكون له اثر في الحكم شرعا من العلة حكما ما ثبت به الحكم من غير تراخ فاعبر بنا في البيع بالثبات فان علة العقد لاسمائه

في الحقيقة كانت كالاستطاعة لانه لا يقدار
بقاؤه حقيقة ولو بقي لبقى حكما فاجتهد في
الحكم وانه متى تلاعبا به لم يمتدحون الى
الحكم فيقبل الحكم لانه لا يقولون الفسخ يرد على
بوجوده في العقد لانه لا يمتدحون الى
الفسخ في العقد كما هو منزه البطلان
او فسخ الحكم لا يمكن الا بفسخ العقد لان الحكم
ليس بمشروط حتى يمكن فسخه فلم يثبت العقد
على ما هو موضوع الفسخ فثبت العقد
على ما هو موضوع الفسخ فثبت العقد

في الحقيقة كانت كالاستطاعة لانه لا يقدار
بقاؤه حقيقة ولو بقي لبقى حكما فاجتهد في
الحكم وانه متى تلاعبا به لم يمتدحون الى
الحكم فيقبل الحكم لانه لا يقولون الفسخ يرد على
بوجوده في العقد لانه لا يمتدحون الى
الفسخ في العقد كما هو منزه البطلان
او فسخ الحكم لا يمكن الا بفسخ العقد لان الحكم
ليس بمشروط حتى يمكن فسخه فلم يثبت العقد
على ما هو موضوع الفسخ فثبت العقد

في الحقيقة كانت كالاستطاعة لانه لا يقدار
بقاؤه حقيقة ولو بقي لبقى حكما فاجتهد في
الحكم وانه متى تلاعبا به لم يمتدحون الى
الحكم فيقبل الحكم لانه لا يقولون الفسخ يرد على
بوجوده في العقد لانه لا يمتدحون الى
الفسخ في العقد كما هو منزه البطلان
او فسخ الحكم لا يمكن الا بفسخ العقد لان الحكم
ليس بمشروط حتى يمكن فسخه فلم يثبت العقد
على ما هو موضوع الفسخ فثبت العقد

اسما ومعنى لا حكما وهذا صحيح فحبل لاجرة لكنه
يشبه الاسباب لما فيه معنى لا إضافة حتى لا
يستند حكمه وكذلك كل ايجاب مصداق
الى وقت علة اسما ومعنى لا حكما لكنه يشبه
الاسباب وكذلك نصاب الزكاة في أول
الحول علة اسما لانه وضع له ومعنى لكونه موثرا
في حكمه لان الفناء يوجب المواتاة لكنه
جعل علة بصفة الفناء فلما تراخي حكمه أشبه
الاسباب لا يرى انه انما تراخي الى ما ليس
بحدوث به والى ما هو شبيه بالعلل ولما كان
مترaxيا الى وصف لا يستقل بنفسه أشبه

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الحكم الذي هو المقبول بالكلية من قبل جميع الفقهاء في هذه المسألة

على من يشبهه بالنصاب من حيث هو في نفسه لا يشبهه بالنصاب من حيث هو في غيره

العلل وكان هذا الشبه غالياً لأن النصاب والنماء وصف ومن حكمه أنه لا يظهر وجوب الزكاة في أول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيوع ولما اشبه العلل وكان ذلك أصلا كان الوجوب ثابتا من الأصل في التقدير حتى صم التحجيل لكنه يصير زكاة بعد الحول وكن لك مرض الموت علة لتغير الأحكام أسما ومعنى لا أن حكمه يثبت به بوصف الاتصال بالموت فاشبهه بالنيابة من هذا الوجه وهو علة في الحقيقة وهذا الشبه بالعلل من النصاب وكذلك شراء القريب علة للعنق لكن بواسطة

العلل وكان هذا الشبه غالياً لأن النصاب والنماء وصف ومن حكمه أنه لا يظهر وجوب الزكاة في أول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيوع ولما اشبه العلل وكان ذلك أصلا كان الوجوب ثابتا من الأصل في التقدير حتى صم التحجيل لكنه يصير زكاة بعد الحول وكن لك مرض الموت علة لتغير الأحكام أسما ومعنى لا أن حكمه يثبت به بوصف الاتصال بالموت فاشبهه بالنيابة من هذا الوجه وهو علة في الحقيقة وهذا الشبه بالعلل من النصاب وكذلك وكذلك وكذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

تتم اضافة الى العلة ١٢
 العلة هي من موجبات الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالرعي واذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معنى فان المؤثر في المشقة لكن السبب اقيم
 مقامه بتيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

تتم اضافة الى العلة ١٢
 العلة هي من موجبات الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالرعي واذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معنى فان المؤثر في المشقة لكن السبب اقيم
 مقامه بتيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

تتم اضافة الى العلة ١٢
 العلة هي من موجبات الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالرعي واذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معنى فان المؤثر في المشقة لكن السبب اقيم
 مقامه بتيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

تتم اضافة الى العلة ١٢
 العلة هي من موجبات الشر وهو الملك فكان علة
 تشبه السبب كالرعي واذا تعلق الحكم بوصفين
 مؤثرين كان الحكم وجودا علة حكما لان الحكم
 يضاف اليه لرحمته على الاول بالوجود عنده
 ومعنى لانه مؤثر فيه وللاول شبهة العلة حتى
 قلنا ان حرمة النساء ثبت باحد وصفي علة
 الربوا لان ربو النسبة شبهة الفضل فيثبت
 شبهة العلة والسفر علة للرخصة اسما وحكما
 لا معنى فان المؤثر في المشقة لكن السبب اقيم
 مقامه بتيسيرا واقامة الشيء مقام غيره نوعا
 احدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما

[illegible]

للبيان فثبت أنه شرط ولكن العلة ليست بصاحبة
 للحكم لأن الثقل امر طبعى لا تعدى فيه والمشي
 مباح بل مشيئة فله يصح أن يجعل علة بواسطة
 الثقل وإذا لم يجازى الشرط ما هو علة وللشرط شبهة
 بالعلل لما يتعلق به من الوجود اقيم مقام العلة
 في ضمان النفس والأموال جميعا وأما إذا كانت
 العلة صاحبة لم يكن الشرط في حكم العلة ولهذا
 قلنا إن شهود الشرط واليمين إذا رجعا جميعا
 بعد الحكم أن الضمان على شهود اليمين لأنهم شهود
 العلة وكذلك العلة والسبب إذا اجتمعا سقط
 حكم السبب كشهود التخيير والاختيار إذا اجتمعا

[illegible]

الشرح
 شهيدان بان انده
 وشهد اهل ان دخل
 على شاهي المظفر
 والعل في احياء
 في كل
 الشرح
 شهيدان بان انده
 وشهد اهل ان دخل
 على شاهي المظفر
 والعل في احياء
 في كل
 الشرح

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الاباق
 الذي هو طلة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو مكشك لا نه قد اعترض عليه
 ما هو طلة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمه
 وسيرة ثم اصابته شيئا لم يضمنه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهل

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الاباق
 الذي هو طلة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو مكشك لا نه قد اعترض عليه
 ما هو طلة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمه
 وسيرة ثم اصابته شيئا لم يضمنه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم
 فتح باب قفص فطار الطير انه لم يضمن لان هذا
 شرط جرى مجرى السبب لما قلنا وقد اعترض
 عليه فعل المختار فبقى الاول سببا محضا فمجهل

في الحقيقة وله حكم السبب لما الله سبق الاباق
 الذي هو طلة التلف فالسبب ما يتقدم الشرط
 ما يتاخره هو مكشك لا نه قد اعترض عليه
 ما هو طلة قائمة بنفسها غير حادثة بالشرط وكان
 هذا كمن ارسل دابة في الطريق فخلت بميمه
 وسيرة ثم اصابته شيئا لم يضمنه الا ان المرسل
 صاحب سبب في الاصل وهذا صاحب شرطين
 جعل مسببا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم

[illegible]

اذ لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد على شيء
 كان معذورا واذا اعانه الله فم بالتجربة واهله
 لدرك العواقب لم يكن معذورا وان لم تبلغه
 الدقيق على نحو ما قال ابو حنيفة رحمه في السفينة
 اذا بلغ خمسا وعشرين سنة لم يمتنع ماله
 منهم لانه قد استوفى مدة التجربة والامتحان
 فلا بد من ان يزاد به رشدا وليس على الحد في
 هذا الباب دليل قاطع فمن جعل العقل حجة
 موجبة يمتنع الشرع بخلافه فلا دليل له يعتد
 عليه ومن الغاية من كل وجه فلا دليل له
 ايضا وهو من هب الشافعي رحمه فانه قال في قوم

من لم يزل يبعث عليهما في مختلف الايام
 يستدعي في زمان قليل يلازمه في
 الى ايه ثلثي وقيل انه مقتدر ثلث ايام
 المدة في ضعيف الاثره من اعتبار ايام
 عن الجحيف مدح المقتدر لا يصح ان يحل
 مدح المقتدر فيكون من فرق من ان
 والشيء في يومه فخره في ان لا يملك
 مقتدر المدة من شي فان يختلف باختلاف
 بدون الا حراز بدار السلام حتى لو سلم بدار
 فانه واجب ان العصمة بالانتماء
 فيمنع من ان يحد من قبل البعض
 يختلف باهمان كان الشايع
 الشايع في
 الحبيب ولم يجر اليه فقتل الضمين
 وكذا العصبى والجندى لانه استوفى
 واخرج القضاة شرح منار فله يكون في
 مة يمكن ان يكون حد فله يكون في
 من آثار الرضا والاشاعرة في حد فله
 بقول تعالى فان استمتم منهم شيئا فان
 عليه يوم الوالم في حد الاموال ليس على حد
 وتقتصر به ادراك حد الاموال في حد
 الفصل بين معة يمكن من التجزئة في حد
 الفصل بين معة يمكن من التجزئة في حد
 بين معة لا يمكن من التجزئة في حد
 من ذلك يختلف باختلاف في زمان قليل
 من ذلك يختلف باختلاف في زمان قليل

فرب ما قل البتة في
ورب ما قل البتة في
كثيرا
افهم العالم بمقدار ذلك
شخص عن حقيقة فمفهومه
فقد قول معتلة وبيان انه
نقول الجواب بغيره
الذي ذلك
فقد جاوز صلاحيته
فقد جاوز صلاحيته

قال الله تعالى
وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم
وقبل الانفصال هو جزء من وجهه فلم يكن له ذمة
مطلقة حتى صلح ليحبه له الحق ولم يجب عليه وإذا
نفصل وظهرت له ذمة مطلقة كان أهلا
للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود
بنفسه فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه
كما ينعدم لعدم محله ولهذا لم يجب على الكافر
شي من الشرايع التي هي الطاعات لما لم يكن أهلا
لشرايع الآخرة ولزمه الإيمان لما كان له دأبه
ووجوب حكمه ولو يجب على الصبي الإيمان قبل

وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم
وقبل الانفصال هو جزء من وجهه فلم يكن له ذمة
مطلقة حتى صلح ليحبه له الحق ولم يجب عليه وإذا
نفصل وظهرت له ذمة مطلقة كان أهلا
للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود
بنفسه فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه
كما ينعدم لعدم محله ولهذا لم يجب على الكافر
شي من الشرايع التي هي الطاعات لما لم يكن أهلا
لشرايع الآخرة ولزمه الإيمان لما كان له دأبه
ووجوب حكمه ولو يجب على الصبي الإيمان قبل

بجماع الفقهاء بناء على العهد لما صلى قال الله تعالى
وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم
وقبل الانفصال هو جزء من وجهه فلم يكن له ذمة
مطلقة حتى صلح ليحبه له الحق ولم يجب عليه وإذا
نفصل وظهرت له ذمة مطلقة كان أهلا
للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود
بنفسه فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه
كما ينعدم لعدم محله ولهذا لم يجب على الكافر
شي من الشرايع التي هي الطاعات لما لم يكن أهلا
لشرايع الآخرة ولزمه الإيمان لما كان له دأبه
ووجوب حكمه ولو يجب على الصبي الإيمان قبل

بجماع الفقهاء بناء على العهد لما صلى قال الله تعالى
وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم
وقبل الانفصال هو جزء من وجهه فلم يكن له ذمة
مطلقة حتى صلح ليحبه له الحق ولم يجب عليه وإذا
نفصل وظهرت له ذمة مطلقة كان أهلا
للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود
بنفسه فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه
كما ينعدم لعدم محله ولهذا لم يجب على الكافر
شي من الشرايع التي هي الطاعات لما لم يكن أهلا
لشرايع الآخرة ولزمه الإيمان لما كان له دأبه
ووجوب حكمه ولو يجب على الصبي الإيمان قبل

وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم
وقبل الانفصال هو جزء من وجهه فلم يكن له ذمة
مطلقة حتى صلح ليحبه له الحق ولم يجب عليه وإذا
نفصل وظهرت له ذمة مطلقة كان أهلا
للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود
بنفسه فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه
كما ينعدم لعدم محله ولهذا لم يجب على الكافر
شي من الشرايع التي هي الطاعات لما لم يكن أهلا
لشرايع الآخرة ولزمه الإيمان لما كان له دأبه
ووجوب حكمه ولو يجب على الصبي الإيمان قبل

وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم
وقبل الانفصال هو جزء من وجهه فلم يكن له ذمة
مطلقة حتى صلح ليحبه له الحق ولم يجب عليه وإذا
نفصل وظهرت له ذمة مطلقة كان أهلا
للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود
بنفسه فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه
كما ينعدم لعدم محله ولهذا لم يجب على الكافر
شي من الشرايع التي هي الطاعات لما لم يكن أهلا
لشرايع الآخرة ولزمه الإيمان لما كان له دأبه
ووجوب حكمه ولو يجب على الصبي الإيمان قبل

بالايجاب والوجوب على كل واحد من هذه الوجوه
 على ما هو في ذلك لا يلزم اداء وجوب
 ولا يثبت ما لا يثبت في حق الله
 لا يمكن ان يكون له وجوب الا اذا كان
 له وجوب في حق الله
 لا يمكن ان يكون له وجوب الا اذا كان
 له وجوب في حق الله

ان يعقل لعدم اهلية الاداء واذا عقل واحقر
 الاداء قلنا بوجوب اصل الايمان دون ادائه
 حتى ضم الاداء من غير تكليف وكان فرضا كاملا
 يورث الجمعية واما اهلية الاداء فتتبع
 قاصروا كامل اما القاصر فيثبت بقدرة البدن
 اذا كانت قاصرة قبل البلوغ وكذلك بعد البلوغ
 فيمن كان معتوها لانه بمنزلة الصبي لانه عاقل
 يعتدل عقله ويتبين على اهلية القاصرة
 صحة الاداء وعلى الاهلية الكاملة وجوب الاداء
 وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من
 الصبي العاقل الاسلام وما يتحضر منفعته التصرف

ان يعقل لعدم اهلية الاداء واذا عقل واحقر
 الاداء قلنا بوجوب اصل الايمان دون ادائه
 حتى ضم الاداء من غير تكليف وكان فرضا كاملا
 يورث الجمعية واما اهلية الاداء فتتبع
 قاصروا كامل اما القاصر فيثبت بقدرة البدن
 اذا كانت قاصرة قبل البلوغ وكذلك بعد البلوغ
 فيمن كان معتوها لانه بمنزلة الصبي لانه عاقل
 يعتدل عقله ويتبين على اهلية القاصرة
 صحة الاداء وعلى الاهلية الكاملة وجوب الاداء
 وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من
 الصبي العاقل الاسلام وما يتحضر منفعته التصرف

اي ان قدرته البدن القاصر
 قبل البلوغ خروجه البدن الكامل
 اي ان قدرته البدن القاصر
 قبل البلوغ خروجه البدن الكامل

الاهلية القاصرة عبارة عن القدرة
 على الاداء او بلوغ احد درجات الكمال
 يعني ان الصبي او المعتوه او الذي
 يقع صحبته من غير ان يكون له اهلية
 القادرين الى درجات الكمال وهو المار
 بالاعتدال في لسان الشرع
 واما الثاني في معناه الصبي ايمان حتى
 من المارة المشتركة واما في الحكم والدين
 فهو ينفذ محض فوجوب القول بجملة حيث
 يعني في احكام الدنيا والاخرة
 جميعا وكما منافي الصبي العاقل ينظر في دينه

المدققي وحجة رسالة الصبي العاقل ينظر في دينه
 لا يفتي في مرفقة شبهة وانما تقدم ما هو في محض
 سواد ١٢ من حقوق العبادات على العبادات
 من حقوق العبادات مستقلا بالاسلام
 البينة وان كان من حق في الوضع ان
 يكون العبادات الدينية يتحمل
 لان العبادات الدينية مستقلة
 ان يكون حصة او مستقلة
 بعض الاوقات اولان فيها مستقلة
 بخلاف البينة

كقبول الهبة وضح منه اداء العبادات البدنية
 من غير عهدة وفلك برأى الولي ما يزددين النعم
 والضرب كالبيع وخوة وذلك باعتبار ان نقصان
 رايه انجبر برأى الولي فصار كالبالغ في ذلك
 في قول ابي حنيفة ربح لا يرى انه يبيع من الاجابة
 بغبن فاحش في رواية خلاف الصواب فيه وردة مم
 الولي بغبن فاحش في رواية اعتبار الشبهة في النيابة
 في موضع التهمة وعلى هذا قلنا في المجوز اذا توكل
 لم يلزمه العهدة وبان الولي تلزمه واما اذا وصى
 الصبي بشئ من اعمال البر بطلت وصيته عندنا
 خلافا للشافعي وجوان كان فيه نفع ظاهر

[illegible]

العوارض نوعان سماوي ومكتسب اما السماوي
فهي الجنون والعتة والنسيان والنوم والاعماء
والرق والمرض والحيض والنفاس والموت واما
المكتسب فانه نوعان منه ومن غير اما الذي
منه فالجهل والشكفة والسكرو الضلال والخطاء
والسفر واما الذي من غير فالكراهة بما فيه الجفاء
وباليس فيه الجاء واما الجنون فانه يوجب الحجر
الا قواك ويسقط به ما كان ضيرا يجتمل السقوط
واذا امتد فصلا لزوم الاداء يودي الى الحرم فيبطل
القول بالاداء ويعدم الوجوب ايضا لانعدامه
وحده امتداد في الصوم ان يستتبعه الشهر

انما كان الخيال المستقر احضارا وعرضا فانه جزء من جزء خاضع لافعال من افعال الخيال المستقر

[illegible]

[illegible]

فمقتضى انما احللت امره في حق من احل حلاله
الاسلام ولا يجوز حرمانه في حق من احل حلاله
ولا مقتضى انما احللت امره في حق من احل حلاله
واما النسبيات فلا يملك المصطفى في حق الله
لكنه اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
في الحقوق النسبية في الذبيحة جعل من اسباب
المعصية من جهة اختصاص الحق اعترض بخلاف
في حقوق العباد وعلى هذا قلنا ان سلام الناس
كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان حق
المصلي مذكورة له فلا يغلب الكلام بالنسبة واما النوم
فمقتضى ان استعمال القدر يتنافى لا اختيارا واجب

في حق من احل حلاله
الاسلام ولا يجوز حرمانه في حق من احل حلاله
ولا مقتضى انما احللت امره في حق من احل حلاله
واما النسبيات فلا يملك المصطفى في حق الله
لكنه اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
في الحقوق النسبية في الذبيحة جعل من اسباب
المعصية من جهة اختصاص الحق اعترض بخلاف
في حقوق العباد وعلى هذا قلنا ان سلام الناس
كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان حق
المصلي مذكورة له فلا يغلب الكلام بالنسبة واما النوم
فمقتضى ان استعمال القدر يتنافى لا اختيارا واجب

في حق من احل حلاله
الاسلام ولا يجوز حرمانه في حق من احل حلاله
ولا مقتضى انما احللت امره في حق من احل حلاله
واما النسبيات فلا يملك المصطفى في حق الله
لكنه اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل التسيان
في الحقوق النسبية في الذبيحة جعل من اسباب
المعصية من جهة اختصاص الحق اعترض بخلاف
في حقوق العباد وعلى هذا قلنا ان سلام الناس
كان غالبا لم يقطع الصلوة بخلاف الكلام لان حق
المصلي مذكورة له فلا يغلب الكلام بالنسبة واما النوم
فمقتضى ان استعمال القدر يتنافى لا اختيارا واجب

هو وصف لا يحتمل التخييل فقد قال المحقق في العلم
في مجهول النصف اذا قران نصفه عبد فريد
لانه يجعل عبد في شهادته وفي جميع احكامه
وكذلك العتق الذي هو صفة وقال ابو يوسف
ومحمد رحم الاحتياق لا يتجزئ لما لم يتجزأ انفعاله وهو
العتق وقال ابو حنيفة رحمه الاحتياق انما العتق للمالك
متجزئ تعلق بسقوط كلمة عن المحل حكم لا يتجزئ هو
العتق فاذا سقط بعضه فقد وجد شرط العتق
فيتوقف العتق الى تكميلها وصار كغسل اعضاء
الوضوء لا باحة اداء الصلوة وكاعداد الطلاق
للتخريم وهذا الرق ينافي مالكة المالك لقسم المالك

الاحتياق لا يحتمل التخييل فقد قال المحقق في العلم
في مجهول النصف اذا قران نصفه عبد فريد
لانه يجعل عبد في شهادته وفي جميع احكامه
وكذلك العتق الذي هو صفة وقال ابو يوسف
ومحمد رحم الاحتياق لا يتجزئ لما لم يتجزأ انفعاله وهو
العتق وقال ابو حنيفة رحمه الاحتياق انما العتق للمالك
متجزئ تعلق بسقوط كلمة عن المحل حكم لا يتجزئ هو
العتق فاذا سقط بعضه فقد وجد شرط العتق
فيتوقف العتق الى تكميلها وصار كغسل اعضاء
الوضوء لا باحة اداء الصلوة وكاعداد الطلاق
للتخريم وهذا الرق ينافي مالكة المالك لقسم المالك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية في الدنيا والآخرة

لان هذا هو
 الحجة بانها من خواص
 راعية الى ثبات هذه الحجة
 العبد مع صفه الرقا فاعل الحاجة الى
 التلاحج الى التقادرات **ع** فان
 الانسان بما يصير له **ع** فان
 بها من سائر الحيوات **ع** فان
 افتراض الحارة وتوسعة قضاة الشهوة
 على وجه الاستمرار لحق الاشهر والاشهر
 كروية التسع عشرة **ع** فانها
 تنفذ القول على الشبهة **ع** فانها
 ان ذلك كرامته لو كان **ع** فان
 وليس المراد من تعلق الدين بالكرامات
 العبد بيشق فيه بل المراد منه ان
 الكرامة في يد العبد

A detailed view of a manuscript page from the 'Kutub-i-Mubarak' collection. The page is filled with dense, handwritten Urdu text in a traditional calligraphic style. The text is arranged in horizontal lines, with some larger, decorative headings or initial letters. The paper appears aged and slightly discolored.

تنفيذ القول على الكيفية
 ان ذلك كرامات له واما
 وليس المراد ان تعلق الدين بالكرامات
 العبد يستحق في غير المراد من ان
 لا يوجد في غيره

نقصانا في الجهاد حتى لا يجب عليه لأن استطاعته
في الحج والجهاد غير مستثناة على المولى ولهذا لم
يستوجب السهم الكامل من الغنيمة وانقطعت
الولايات كلها بالبرق لأنه عجز حكلي وإنما صح ما
لما ذور لأن الأمان بالأذن يخرج عن أقسام الولايات
من قبل أنه صار شريكا في الغنيمة فلزمه ثم تغدى
إلى غيره مثل شهادته بهلال رمضان وعلى هذا
لا حصل يصح إقراره بالحدود والقصاص وبالسرقة
المستهلكة وبالقائمة صح من المأذون وفي المحرر
اختلا معروف وعلى هذا قلنا في جنابة العبد خطا
أنه يصدر عنه الجنابة لأن العبد ليس من أهل ضمان

الولايات كلها بالبرق لأنه عجز حكلي وإنما صح ما
لما ذور لأن الأمان بالأذن يخرج عن أقسام الولايات
من قبل أنه صار شريكا في الغنيمة فلزمه ثم تغدى
إلى غيره مثل شهادته بهلال رمضان وعلى هذا
لا حصل يصح إقراره بالحدود والقصاص وبالسرقة
المستهلكة وبالقائمة صح من المأذون وفي المحرر
اختلا معروف وعلى هذا قلنا في جنابة العبد خطا
أنه يصدر عنه الجنابة لأن العبد ليس من أهل ضمان

فيما مشى بالبرق لأنه عجز حكلي وإنما صح ما
لما ذور لأن الأمان بالأذن يخرج عن أقسام الولايات
من قبل أنه صار شريكا في الغنيمة فلزمه ثم تغدى
إلى غيره مثل شهادته بهلال رمضان وعلى هذا
لا حصل يصح إقراره بالحدود والقصاص وبالسرقة
المستهلكة وبالقائمة صح من المأذون وفي المحرر
اختلا معروف وعلى هذا قلنا في جنابة العبد خطا
أنه يصدر عنه الجنابة لأن العبد ليس من أهل ضمان

فيما مشى بالبرق لأنه عجز حكلي وإنما صح ما
لما ذور لأن الأمان بالأذن يخرج عن أقسام الولايات
من قبل أنه صار شريكا في الغنيمة فلزمه ثم تغدى
إلى غيره مثل شهادته بهلال رمضان وعلى هذا
لا حصل يصح إقراره بالحدود والقصاص وبالسرقة
المستهلكة وبالقائمة صح من المأذون وفي المحرر
اختلا معروف وعلى هذا قلنا في جنابة العبد خطا
أنه يصدر عنه الجنابة لأن العبد ليس من أهل ضمان

فيما مشى بالبرق لأنه عجز حكلي وإنما صح ما
لما ذور لأن الأمان بالأذن يخرج عن أقسام الولايات
من قبل أنه صار شريكا في الغنيمة فلزمه ثم تغدى
إلى غيره مثل شهادته بهلال رمضان وعلى هذا
لا حصل يصح إقراره بالحدود والقصاص وبالسرقة
المستهلكة وبالقائمة صح من المأذون وفي المحرر
اختلا معروف وعلى هذا قلنا في جنابة العبد خطا
أنه يصدر عنه الجنابة لأن العبد ليس من أهل ضمان

ما ليس مالاً إلا أن يشاء المولى الغداء فيصير علة
إلى الأصل عند إيجافه سر حتى يبطل بالأولاد
وعنده ما يصير بمعنى الحوالة وأما المرض فإنه لا
ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبادة لكنه
لما كان سبب الموت والموت علة المخالفة كان
من أسباب تعلق حق الوارث والغريم بماله
فيثبت به الحجر إذا اتصل بالموت مستند إلى
أوله بقدر ما بقعه صيانة للحق فقيل كل تصرف
واقع منه لا يحتل الفسخ فإن القول بطحته واجب
في الحال ثم التدارك بالنقض إذا أحسن إليه وكل
تصرف واقع لا يحتل الفسخ جعل كالمعلق بالموت

فانواع أربعة جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر
وانه لا يصلح عذرا في الآخرة أصلا لانه مكابرة
وحجود بقصد وضوح الدليل وجهل هود وانه
لكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ايضا وهو

[illegible][illegible]

[illegible]

كذا ومنها وانما
 ويطلب الالف الآخر كجاء في المصدر
 اعا لا يمكن العمل بالمواضعة بالحيث في الأصل
 بالنزل لان اعتبار المواضعة بالنزل في الثمن
 يقتضي صحة العقد والمواضعة بالنزل في الثمن
 يقتضي خلو العقد عن الثمن والبيع في الثمن
 لا يبيع فصار العمل بالذكور في العقد وهو
 الدنا غير اولى من العمل بالمواضعة في العقد
 المصحح لانما جازان في أصل العقد
 يقتضي العمل بما هو على وجه
 العمل من الجذر مجزا على
 ان كان في ركض البذل فانا

القبول لا يوجب شرط قبول الميراث
كما اذا جمل ليس بموجب شرط العقد
ثم يوجب ١٢ هـ فان قيل العمل
بالجواضة لا يوجب فساد العقد
لانه شرط لا طالب له من جهة العباد
لانها اتفقت على عدم ثبوتها ذكر ان
العقود قبل مثل هذا الشرط
وان لم يكن له طالب لان عدم الطلب
بواسطة الرضا لا يفيده الصحة
كالرضى بالبراء ١٣ هـ

من مقتضيات العقد وفيه الطالب

من الدليل ان يعقوب
الصحة كالغنى الربوا فان
عدم الطلب بواسطة الرضا
لكن لا يطلب بهما الواضحة
نفع لاجل المتقاعدين وهو
قبول ما ليس بالواجب

[illegible][illegible][illegible]

بلاصل أولى من العمل بالوصف عند تعارض
المواضعتين فيها وهذا بخلاف النكاح
حيث يجب الأقل بالاجماع لان النكاح لا
يفسد بالشرط فامكن العمل بالمواضعتين
ولو ذكر في النكاح الدينارين وعرضها الدرهم
يجب مهر المثل لان النكاح يصح بغير تسمية
بمهر المهر ولو هنزلا باصل النكاح فالهزل
باطل والعقد لازم وكذلك الطلاق والعتاق
والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقولهم
ثلث جد من جد وهزلهن جد النكاح و
الطلاق واليمين لان الهازل مختار للسبب

كان راضيا
 دون الحكم صادر الزل
 عن السبب فلا يمكن منفعكم لكم
 فدا في ردت اولا لا لا يتجمل الرد
 لا يصح كذلك في الطلاق او نكحت
 فدا في التزوج وقال في طلاق
 على اني بجنباي فذلك الم يقع
 الطلاق في الحال كذلك في
 غيبه

[illegible]

بكل حال لانه بمنزلة خيار الشرط وقد نص
عن ابي حنيفة رحمه في خيار الشرط من جانبها ان
الطلاق لا يقع ولا يجب المال الا ان تشاء المرأة
في وقت ما ١٢
فيقع الطلاق ويجب المال فذلك ههنا
ليكنه غير مقدر بالثلث وكذلك هذا في
نظائره ثم انه انما يجب العمل بالمواضعة فيما
يؤثر فيه الهزل اذا اتفقا على البناء اما اذا اتفقا
على انه لم يحضرها شيء او اختلفا حل على الخبز
وجعل القول قول من يدعيه في قول ابي حنيفة
خلافهما هما واما الاقرار فالهزل يبطله
ايسواء كان الاقرار بما يحتمل الفسخ او بما لا يحتمله

[illegible][illegible]

[illegible]

المبذّر في أول البلوغ ثبت بالنص ما تحقق به

عليه أو غير معقول المعنى فلا يحتمل المقابلة

وَأَمَّا الْخَطِيئَةُ فَهُوَ نَوْعٌ جُعِلَ عِزًّا صَالِحًا السَّقُوطُ

حق الله ثم اذا حصل عن اجتهاد وشبهة في

العقوبة حتى قيل ان الخاطئ لا ياتمه ولا يؤخذ

جاء ولا قصاص لكنه لا ينفك عن ضرب

نقصه يصل سبيل الخاء القاصر وهو الكفارة

وَصَوِّطْلَاهُ عِنْدَنَا وَجَدْنَا نَبِيَّكُمْ

كبير المبكدة واما السنف

التخفيف في نشره قصير

ذوات الاربع رقی تاحید

والسلام
يصدقون
انما يفتي
قوله حقيقه
الظاهر والكل
وذلك بالبين
معتقد اليقين
ارويده
فان قال كيف
نصحا به
حتى ان ظنهم
ان الله

باب الحقائق

وَمِنْ عَمَلِهِ أَنْ يَخْلُقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
وَيُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ الْإِسْلَامَ فَعَلِمَ مَا لَمْ يَحْصُرْ

فَيُصَحِّحُ الْإِسْلَامَ لِيَكُونَ سُبُلًا

وَعِنْدَ الرَّبِّ
الْكَافَّةُ

لا يوقف
بحقنا
والا
انما يصح اذا صدر
عن القاضي
في القضاة

عليه فلا يتف
المنع عليه واصح
فامسك الزمان

صفتیقت بل فی السبب
بالعقل والبلوغ

وہو علیہ القصد

وفى الكعبة غيبه
بقيقين من غيبه
انما لا يصح طلاق النكاح
مفاد ١٢

لأن الشيء إنما يقوّم
بما هو عليه لا بما هو عليه

والله اعلم
بما
في
الغيب

الناسم لما قصد في أصله
الجميع خبر بيان الهم

اختیاری ولیس
فمنعقد البيع لوجود اصل الزم
ففسد لغو سوان الزم

الرخصة فلا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رده

١٩٨

فان كان الكافر غير حبيب
الرخصة لا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رده

بين فرض حظر وابطاحه وبيان فيه
مرة ويوجز اخري فلا يوجب رخصه في القتل والجرح

والزنا بعد الاكراه اصلا ولا خطر مع الكامل
منه في الميتة والخمر والحديد وخص في الجرح

كلمة الكفر وافتاد الصلوة والصوم وانداف
مال الغير والجناية على الاحرام وتمكين الميراث

من الزنا في الاكراه الكامل وانما فارق فعلها
فعله في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها

فلم يكن في معنى القتل بخلاف الرجل وطئها
او جب الاكراه القاصر شبهة في دبره الحد عنها

دون الرجل فثبت بهذه الجملة ان الاكراه لا يصلح

الرخصة لا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رده

الرخصة لا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رده

الرخصة لا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رده

الرخصة لا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رده

الرخصة لا يوجب القاصر رد المدونة في هذا هو القياس وفي الاستحسان يسقط الى عنه وهو القول المرجح اليه لا يوجب رده

[illegible]

الأول ولهذا قلنا ان المكره على القتل باثم كانه
 يوجب المائمه جناية على دين القاتل وهو لا
 يصلح في ذلك الة لغيره ولو جعل الة لتبذل محل
 الجناية ولذلك قلنا في المكره على البيع والتسليم
 ان تسليمه يقتصر عليه لان التسليم تصرف
 في بيع نفسه بالاتمام وهو في ذلك لا يصلح الة
 لغيره ولو جعل المكره الة لغيره لتبذل المحل
 ولتبذل ذات الفعل لانه يصدر غضبا محضا
 وقد نسبناه الى المكره من حيث هو غضب
 واذا ثبت انه امر حكى صرنا اليه استقام ذلك
 فيما يعقل ولا يحس فقلنا ان المكره على الاعتاق

ان ينسب الفعل الى الكره لا يمكن
فصل اصحابه لا يمكن ان ينسب
فصل اصحابه لا يمكن ان ينسب
فصل اصحابه لا يمكن ان ينسب

والا فبطل اصلا وقد ذكرنا نحن ان الاكراه لا يعدم
الاختيار لكنهم ينتفى به الرضا ويفسد به
الاختيار الى اخر ما قررناه والذي يقع به ختم

باب حروف المعاني

فبطل من مسائل الفقه مبنى عليها واكثرها
حروف العطف والاصل فيه الواو وهي
لمطلق الجمع عندنا من غير تعرض لمقارنته
ولا ترتيب وعليه عامة اهل اللغة وائمة
الفتوى وانما يثبت الترتيب في قوله ان
نكتها فهي طالق وطالق وطالق حتى لا يقع
به الا واحدة في قول ابي حنيفة رحم خلافا

على ان ينسب الفعل الى الكره لا يمكن
فصل اصحابه لا يمكن ان ينسب
فصل اصحابه لا يمكن ان ينسب
فصل اصحابه لا يمكن ان ينسب

من حروف المعاني
من حروف المعاني
من حروف المعاني
من حروف المعاني

من حروف المعاني
من حروف المعاني
من حروف المعاني
من حروف المعاني

والله اعلم بالصواب

التي تليها بعد الاولى من غير تراخي وقد تدخل
الفاء على العلل اذا كان ذلك مبايدوم قصير
بمعنى التراخي يقال ابشر فقد اناك الغوث
ولهذا قلنا فيمن قال لعدة اذ الى الفا فانت
حرانه يعتق للحال لان العتق دائم فاشبه
المتراخي واماثم فللعطف على سبيل التراخي ثم
عنداني حيفة ترحم التراخي على وجه القطع
كانه مستأنف حكما فلا يكمل التراخي
وعند صاحبه التراخي في الوجود دون التكلم
بيانه فيمن قال لامراته قبل الدخول بهانت
طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار قال

[illegible]

ابو حنيفة ثم خريقم الاول ويلغو ما بعد كانه
سكت على الاول وقال له يتعلق جملة وتيزل
على الترتيب وقد يستعبر لمعنى الواو قال الله ثم
ثم كان من الذين آمنوا وآما بل فموضوعه كاشا
ما بعده والاعراض عما قبله يقال جاء في زهير
بل عمرو وقالوا جميعا فمن قال لامراته قبل الدخول
بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لا
بل ثنتين انه يقع الثالث اذا دخلت الدار فجلا
العطف بالواو عند ابو حنيفة ثم لانه لما كان
لابطال الاول واقامة الثاني مقامه كان من
قضيته اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة

[illegible]

اول و لا يصح الثاني من الروايات
 فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 الاولى فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 الثانية فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 الثالثة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 الرابعة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 الخامسة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 السادسة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 السابعة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 الثامنة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 التاسعة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات
 العاشرة فيصير مقتضى هذا القول في الروايات

في حقوله والله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
 دخل الاخرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
 لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
 لان اول الكلام حظر وتحريم فلذلك وجب العمل
 بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
 فحين قال عبدة حران لم اضربك حتى تصيم انه مجتث
 ان اقلع قبل الغاية واستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
 ان لم اترك غذا حتى تغد بني حتى اذا تاه فلم يغده
 لم يجتث لان الاجسان لا يصل منهي الا لتيان بل هو
 سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
 حتى تغدني عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصل

الغاية في قوله الله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
 دخل الاخرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
 لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
 لان اول الكلام حظر وتحريم فلذلك وجب العمل
 بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
 فحين قال عبدة حران لم اضربك حتى تصيم انه مجتث
 ان اقلع قبل الغاية واستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
 ان لم اترك غذا حتى تغد بني حتى اذا تاه فلم يغده
 لم يجتث لان الاجسان لا يصل منهي الا لتيان بل هو
 سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
 حتى تغدني عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصل

في حقوله والله ادخل هذه الدار وادخل هذه الدار حتى لو
 دخل الاخرة قبل الاولى انتهت اليه من لانه تعذر العطف
 لاختلاف الكلامين من نفى واشبات والغاية صالحة
 لان اول الكلام حظر وتحريم فلذلك وجب العمل
 بمجازة واما حتى فليغاية ولهذا قال محمد بن في الزيادة
 فحين قال عبدة حران لم اضربك حتى تصيم انه مجتث
 ان اقلع قبل الغاية واستعير للمجازاة بمعنى كمي في قوله
 ان لم اترك غذا حتى تغد بني حتى اذا تاه فلم يغده
 لم يجتث لان الاجسان لا يصل منهي الا لتيان بل هو
 سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله ان لم اترك
 حتى تغدني عندك تغلق البر بهما لان فعله لا يصل

ਅੰਤਰਿਕਸ਼ਿਕਾਤਮਕ ਸੰਬੰਧਾਂ ਦੀ ਪ੍ਰਮਾਣਿਕਤਾ

[illegible]

جزاء لفعله فحمل على العطف بجره لفاء لان الغاية تجانس

التعقيب من ذلك حروف الجر فالباء للإصطاق وهذا قلنا

قوله ان اخبرني بقدرم فلان انه يقيم على الصدق وعلى

اللازم في قوله ع الف وتستوعبها

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَبِّكَ فَقُلِ إِنَّمَا هِيَ إِتْرَافَةٌ لِّكَ وَلِأُمَّتِكَ فَنَعَمٌ غَافِرٌ زَاهِقٌ

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من النعمان
والحمد لله الذي جعل في الآخرة ما لا يحصى من العذاب

بجمله این الاصلاق بناسب از مردم و من لم تبع بعض هؤلاء

الروحفة رم فيمن قال اعترق من عبيري من شئت عتق

كان له ان يعتقهم الا واحد منهم بخلاف قوله من شاء

لأنه وصفه بصفة عامة فاسقط الخصوص والانتفاء

الغاية وفي اللطف ويفرق بين حذفه وإثباته فقوله

[illegible]

ان صمت الدهر واقع على اليد وفي الدهر على الساعة

لا بد من العلم بالشرط في كل فعل
 لان العلم بالشرط هو العلم بالزمان
 والفضل الصالح فانما هو العلم بالزمان
 فبطلت حجة العلم بالشرط
 حقيقة وجوب العلم بالشرط
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك

وتستعار للمقارنة في خرقه انت طالق في دخولك
 الدار ومن ذلك حروف الشرط وحرف ان هو الاصل فهذا
 الباب واذا يصل للوقت والشرط على السواء عند الكوفيين
 وهو قول ابي حنيفة رضى وعنده البصريين وهو قولهما هي
 للوقت ويجازى بهما من غير سقوط الوقت عنهما مثل
 متى فانهما للوقت لا يسقط عنهما مجال والمجاز ابها لازمة
 في غير موضع الاسم فها وبهاذا غير لازمة بل هي في حيز
 الجواز ومن ما وكل وكما تدخل في هذا الباب في كل معنى الشرط ايضا
 من حيث ان الاسم الذي يتعقباها يوصف بفعل لا محالة لتيتم الكلام
 وهي توجب الاحاطة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان
 يعتبر كل مسمى بالافراد كان ليس معه غيره

في معنى الشرط في كل فعل
 لان العلم بالشرط هو العلم بالزمان
 والفضل الصالح فانما هو العلم بالزمان
 فبطلت حجة العلم بالشرط
 حقيقة وجوب العلم بالشرط
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك

في معنى الشرط في كل فعل
 لان العلم بالشرط هو العلم بالزمان
 والفضل الصالح فانما هو العلم بالزمان
 فبطلت حجة العلم بالشرط
 حقيقة وجوب العلم بالشرط
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك

لا بد من العلم بالشرط في كل فعل
 لان العلم بالشرط هو العلم بالزمان
 والفضل الصالح فانما هو العلم بالزمان
 فبطلت حجة العلم بالشرط
 حقيقة وجوب العلم بالشرط
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك
 وهو ان يعلم بان العلم بالشرط
 قضية الظرف لا الحرف والى
 ضرورة الاستدلال على ذلك
 ان يستدل على ذلك

فصل في الناس من عمل في النصوص بوجه آخر هي فائدة عندنا فصل في الامد
فصل في حكم الواجب بالامر فصل في صفة الحسن للامور به فصل في رتبة
نصلي في حكم الامر والنهي فصل في بيان اصحاب الشرايع فصل في الغزوات
باب في بيان اقسام السنة فصل في المعارضات باب البيان
باب بيان التبديل باب متابعة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم باب الاجماع
باب القياس فصل في التحريم فصل في جملة ما ثبت بالجماع التي من كراهاتنا
فصل في اختلاف الناس في العقل فصل في بيان الاهلية فصل في الامور المعترضة على اهلية
فصل في العوارض المكتسبة باب حروف المعاني
من ريل الاغلاط كتاب حسالي

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
١٢	١٠	اصوم	ان اصوم	٢٢	٦	بغير	لغير
٦٢	٩	فيهما	في حقهما	٩٣	٤	يتصل به	يتصل
١١١	٨	وهو	وهوان	١١٢	٩	طهره	ظهره
١٢٢	٢	كالغضن	كالغضن	١٦٦	١٠	التخفيف	التخفيف

بيان رموز كتب حواشي قزاق و ترميزين ترميز مجمع الحواشي ظهر شرح مولانا ظهير الدين
سبح الله سغناقي مت و ترميز تحقيق متق اشار حاصل قزاق خا خاصه تقرير مولانا سبزواري
تح اشار شرح حميد بزرگ و ديگر حواشي باسم كتب مرقومند چنانچه سامي و حافظ و منتخب
و نور الانوار و تلويح و توضيح و حاشيه منيع و عبد الغفار و بزدوي و غيره

To: www.al-mostafa.com